مؤقت

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9719**

الإثنين، 9 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد جبوغار | (سلوفينيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد ديرغاتشيف |
| | إكوادور | السيدة منديز غرويزو |
| | الجزائر | السيد عالم |
| | جمهورية كوريا | السيد هوانغ وون |
| | سويسرا | السيد شتريت |
| | سيراليون | السيد كانو |
| | الصين | السيد هي ماو |
| | غيانا | السيد دوغلاس |
| | فرنسا | السيد بادر |
| | مالطة | السيد بورغ |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة فيني |
| | موزامبيق | السيد بامبيسا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوفال |
| | اليابان | السيد موراتا |

**جدول الأعمال**

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار بشأن المستقبل

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام من ممثل سلوفينيا لدى الأمم المتحدة (S/2024/638)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*استؤنفت الجلسة الساعة 15/00.*

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد ميتين** (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نثني على سلوفينيا لتنظيمها مناقشة اليوم بشأن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومستقبلها، بما يتيح فرصة حاسمة للتفكير في كيفية عمل المجتمع الدولي معا بشكل أكثر فعالية.

إن لدى أيرلندا التزاما منذ أمد بعيد إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا ندرك التحديات التي تواجهها البعثات، لا سيما خلال المراحل الانتقالية التي غالباً ما تكون معقدة ومتقلبة. وأيرلندا، باعتبارها بلداً مساهماً بقوات وأفراد شرطة، لا تزال تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام، وما فتئت تدعو باستمرار إلى أن تكون الولايات واضحة وذات مصداقية وواقعية ومدركة للقدرات التشغيلية.

ونرى أن هناك حاجة إلى تركيز الاهتمام على بناء القدرات والاستدامة – بما يشمل الرعاية الصحية العقلية لحفظة السلام – والأمن وتطوير الشراكات. وعلاوة على ذلك، تدعم أيرلندا بشكل كامل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع نطاق مساعدتها لبعثات حفظ السلام ذات القيادة الإقليمية، بسبل من بينها تنفيذ القرار 2719 (2023).

إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة هي من بين أوضح ما يعبر عن التزام المجتمع الدولي بدعم البلدان في طريقها نحو إحلال السلام. ومع ذلك، فإننا نعلم من واقع التجربة أن المكاسب يمكن أن تكون هشة ويمكن عكس مسارها بسهولة. ولهذا السبب، تعطي أيرلندا الأولوية للصلة بين حفظ السلام وبناء السلام. وسنواصل دعمنا لهذا الرابط المهم.

إننا نرحب بدعوة الأمين العام إلى التركيز وإعادة التركيز على منع نشوب النزاعات، الأمر الذي يمكن أن يقلل في نهاية المطاف من الحاجة إلى حفظ السلام. وترى أيرلندا في استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة فرصة حقيقية تماما لتعزيز الجهود الجماعية من أجل السلام.

كما يجب علينا أن نضمن التنفيذ الكامل للقرار 2594 (2021)، الذي يسر أيرلندا أنها قادت اعتماده خلال فترة عضويتها الأخيرة في مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان عند تقليص عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يتم ذلك بطريقة تضمن حماية المدنيين وتعزز بناء السلام. ويجب أن ينصب تركيزنا على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وضمان عدم انزلاق المجتمعات الهشة إلى النزاع.

إن القرارات الأخيرة بشأن تخفيض حجم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مع عدم كفاية التخطيط للمرحلة الانتقالية مدعاة لبالغ القلق. ومن الضروري إتاحة الموارد الكافية لأي وجود لاحق للأمم المتحدة من أجل مواصلة جهود بناء السلام، كما أن الاهتمام المستمر من جانب مجلس الأمن فيما يتعلق بالتخطيط والدروس المستفادة أمر ضروري. ولهذا السبب، من الضروري أن تكون هناك قدرة مكرسة للتخطيط للمرحلة الانتقالية مدمجة بشكل دائم داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذه الجهود بالغة الأهمية لضمان أن تكون بعثات حفظ السلام مجهزة لتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرب أيرلندا عن التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد على الحاجة إلى إرساء بيئة تشغيلية لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في بعثات حفظ السلام.

وتمثل المشاركة الأيرلندية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أطول سجل غير منقطع لأي دولة في العالم. إن أيرلندا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة، بما في ذلك التخطيط للمرحلة الانتقالية، بهدف تحقيق سلام دائم للأجيال القادمة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

**السيد سيكيريس** (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة جدا.

ونؤيد الملاحظات التي أدلي بها في وقت سابق نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف التعليقات التالية بصفتنا الوطنية.

يواجه العالم مخاطر وتهديدات وتحديات استراتيجية قديمة وناشئة تخلق ظروفًا معقدة وغير آمنة بشكل متزايد. ولذلك فمن الضروري تعزيز الأدوات القائمة ووضع أدوات جديدة للحفاظ على السلام عبر جميع مراحل السلام، بدءًا من منع نشوب النزاعات وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع ووصولا إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومن بين تلك الأدوات، لا شك أن حفظ السلام كان الآلية الأكثر فعالية على مدار الـ 76 عامًا الماضية. إنه حقا يمثل تعددية الأطراف الفعالة في الواقع العملي، كما ذكر الأمين العام ببلاغة في خطته الجديدة للسلام، التي أكد فيها أن عمليات حفظ السلام جزء أساسي من الأدوات الدبلوماسية لميثاق الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن الإجراءات الثلاثة المقترحة لتعزيز حفظ السلام وتكييفه مع الواقع المعاصر الواردة في الخطة الجديدة للسلام توفر مبادئ توجيهية مفيدة للإجابة على بعض الأسئلة التوجيهية الواردة في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2024/638).

وفيما يتعلق بالإجراء الأول، المتعلق بتعزيز عمليات السلام والشراكات، تؤيد اليونان التوصية بأن يكفل مجلس الأمن أن تظل أولوية العمل السياسي عنصرا محوريا في عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، نؤيد التوصية التي تدعو مجلس الأمن إلى ضمان وجود ولايات واقعية لعمليات السلام. وبالفعل يجب أن تكون الولايات واضحة ومرتبة حسب الأولويات وقابلة للتحقيق، وأن تخصص لها موارد كافية، وأن تكون قابلة للتكييف مع الظروف المتغيرة والتطورات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نكرر التوصية بأن يفكر مجلس الأمن والجمعية العامة في وضع نماذج لبعثات تتسم بالفعالية والقدرة على التكيف، والقيام في الوقت نفسه بصياغة استراتيجيات للانتقال والخروج، حسب الاقتضاء.

أما فيما يتعلق بالإجراء الثاني بشأن معالجة إنفاذ السلام، فإننا نشجع مجلس الأمن على النظر في التوصية، متى لزم اللجوء إلى إنفاذ السلام، بالإذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، أو باتخاذ إجراءات للإنفاذ من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالإجراء الثالث بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي وعمليات دعم السلام دون الإقليمية، تؤيد اليونان دعوة الأمين العام إلى إنشاء جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة الشركاء الأفارقة وبتكليف من مجلس الأمن بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبتمويل مضمون من خلال الأنصبة المقررة. وبطبيعة الحال، كان القرار الأخير 2719 (2024) حافزاً لضمان تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتكليف من مجلس الأمن.

وتشدد اليونان، بوصفها بلداً مساهماً بقوات، على أهمية التنسيق الوثيق والمشاركة الوثيقة للمجلس مع البلدان المضيفة والبلدان المجاورة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

ختاماً، وبصفة اليونان عضواً جديداً في مجلس الأمن للفترة 2025-2026، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليونان ملتزمة بالعمل على تعزيز الوحدة السياسية داخل المجلس بشأن مسألة حفظ السلام. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نؤيد التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ عامة وشاملة ومحددة ينبغي أن تنطبق على جميع عمليات حفظ السلام مع مراعاة خصوصيات أي حالة بعينها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

**السيد الأدب** (تونس): سيدي الرئيس، في البداية أهنئكم على تولي سلوفينيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم. وأشكركم، سيدي الرئيس، على اختيار موضوع هذه الجلسة باعتبار أهمية هذا المجال في توطيد السلم والأمن الدوليين، لا سيما في ظل الوضع العالمي الراهن الذي تفاقمت فيه

النزاعات وبؤر التوتر بكل ما تتسبب فيه من مآسٍ انسانيةٍ وتحدياتٍ كبرى على جميع الأصعدة.

ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتضحيات الكبيرة التي يقدمها حفظة السلام في مختلف مناطق النزاع، لا يبدو الأمن والسلم الدوليان في أحسن حال. فالنزاعات القائمة والمطولة تتواصل وتتفاقم كما أن نزاعاتٍ جديدةٍ قد اندلعت وعوامل عدم الاستقرار والتصعيد في مناطق التوتر مستمرة. وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاعٍ غير مسبوقٍ في أعداد الضحايا والمهجرين قسرياً واللاجئين، وإلى أوضاعٍ إنسانيةٍ مأساوية وتأثيراتٍ مدمرةٍ تتجاوز في عديد الأحيان مناطق النزاع لتطال محيطه.

من هنا تتأكد الحاجة الملحة إلى مزيد من تعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويتطلب هذا الاستحقاق البدء بمعالجة التحديات التي تواجهها وتعيق قدرتها على تنفيذ ولاياتها وتعرض أفرادها لمخاطر جسيمة.

باعتبار تونس من الدول المساهمة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة منذ ستينيات القرن الماضي، فإننا ندعو إلى تمكين هذه البعثات من وسائل ضمان نجاح مهامها من خلال وضع ولايات محددة لها، واستيعاب خصوصيات البلدان المضيفة والتنسيق المحكم معها، وتوفير التمويلات الكافية والتجهيزات والإمكانيات اللوجستية والتقنية اللازمة لضمان أمن البعثات وقدرتها على العمل وعلى مواجهة المخاطر التي تحدق بها، وعلى التكيف مع تقلبات البيئات السياسية وطبيعة الصراعات التي أصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً. وفي نفس السياق، وباعتبار أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسؤولية الجميع، نؤكد مجدداً على ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى جميع دول العالم للعمل معاً من أجل إنجاح مهام بعثات الأمم المتحدة والالتزام بتحمل الأعباء والمسؤوليات بشكل تشاركي في إطار من التضامن والشراكة والعمل المتعدد الأطراف الفعال.

كما نجدد دعمنا لمبادرات الأمين العام في هذا المجال، ولا سيما الخطة الجديدة للسلام ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وندعو إلى تنفيذ أهداف إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الواردة ضمن المحاور الثمانية لهذا الإعلان، والتي تمثل خريطة طريق واضحة وشاملة لتعزيز دور وفعالية هذه البعثات، والتي لن تتحقق إلا من خلال تضافر جهود كل الأطراف وأصحاب المصلحة، وفي مقدمتهم الدول الأعضاء ومجلس الأمن والجمعية العامة والمساهمون الماليون والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية.

بقدر ما يكتسي عمل بعثات الأمم المتحدة لتحقيق وبناء السلام أهمية حيوية، فإن العمل الوقائي لمنع تحول الأزمات إلى صراعات ولمعالجة الأسباب العميقة والعوامل المغذية للعنف والنزاعات يبقى الأولوية القصوى وأكثر الوسائل فعالية في الحفاظ على السلام والأمن وحماية الأرواح وحقوق الإنسان والحد من المعاناة الإنسانية. ولذلك نؤكد مجدداً على أهمية دور مجلس الأمن والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في هذا الاتجاه. كما نؤكد على أهمية دور المرأة والشباب في الجهود الوقائية وفي مختلف مراحل السلام.

في الختام، نجدد التزام تونس الثابت بمواصلة انخراطها الفاعل في كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وإضفاء مزيد من النجاعة على بعثات الأمم المتحدة في هذا المجال.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد رومان موري** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بعد 11 عاماً من التشرف بالعمل كممثل دائم لبلدي لدى الأمم المتحدة، عدت إلى القاعة بدعوة كريمة من رئيس مجلس الأمن، السفير صمويل جبوغار، وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد وأكرر التزام بيرو ببناء وصون السلام والتسوية السلمية للمنازعات ومبدأ الأمن الجماعي. إن المهمة ذات الأولوية للخوذ الزرق هي حماية السكان المدنيين في بيئات تتسم بانتشار الجماعات المسلحة وتدهور سيادة القانون والتطرف العنيف والإرهاب والإقصاء والفساد والإفلات من العقاب.

وفي مواجهة تلك التحديات، تتلاقى أهداف بيرو الوطنية لحفظ السلام مع اقتراح وتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية

بعمليات حفظ السلام، الواردة في تقريرها عن الدورة الموضوعية لعام 2024 (A/78/19) الذي اعتمدته بالإجماع في الجلسة العامة السابعة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في 5 حزيران/يونيه. لذلك نؤكد على ضرورة دعم السلطات الوطنية في استجاباتها وفي حماية الفئات السكانية الضعيفة وفي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات الانتقال من النزاع إلى السلام.

يتم إثراء الممارسة التاريخية لعمليات السلام من خلال الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى هيكلة النُهج لضمان القدرة على الصمود في المناطق التي تأثرت سابقاً بالنزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا والتزامنا بتنفيذ خطة الأمين العام الجديدة للسلام، وكذلك مبادرته "المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام" التي تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التصدير غير المشروع للموارد الطبيعية والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والإرهاب.

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة، فإننا نعتقد أن تدريب الأفراد على اكتشاف هذه الأجهزة وإبطال مفعولها من أجل حماية السكان المدنيين أمر ضروري. تدعم حكومة بيرو الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018–2028. لقد تجاوزنا في السنوات القليلة الماضية أهداف الأمم المتحدة في نشر ضباط الأركان والمراقبين العسكريين والسرايا العسكرية. وقمنا بتنفيذ هذا الالتزام على الصعيدين المحلي والدولي.

يقوم حالياً أكثر من 250 فرداً من قواتنا المسلحة وشرطتنا الوطنية بتنفيذ عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأبيي ولبنان، ويؤدون واجباتهم بمهنية وشجاعة وتفانٍ. كما أن هناك قوة للرد السريع تتألف من 250 جندياً إضافياً يمكن نشرها فوراً متى طلبت الأمم المتحدة ذلك. وفي سياق هذه الجلسة، نثمّن أهمية إنشاء شبكات تعاون إقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الإعداد والتمويل والمعدات والنشر والاستدامة في المناطق التي تقوم فيها الدول بتعيين قواتها. وتحظى إدارة عمليات السلام بدعمنا الدائم في مهمة تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والخبرة المكتسبة لهذا الغرض بمناسبة المؤتمر الأول لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول عمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2022 في بلدي بيرو، والذي يشكل مثالاً رائداً تحتذي به مناطق أخرى من العالم.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تماماً كما فعلنا قبل 51 عاماً، عندما نشرنا أول كتيبة بيروفية في مرتفعات الجولان وفي شبه جزيرة سيناء، حيث تم إنشاء أول معسكر بيروفي والمسمى باتشاكوتيك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد مارشيك** (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتنا لكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة في أيلول/سبتمبر. ونشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – وهو موضوع قريب جداً من قلوبنا وموضوع نعتقد أنه يتعلق بدور أساسي ووظيفة للأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا على بيانه والمتحدثين من المعهد الدولي للسلام والفريق الدولي المعني بالأزمات على إحاطاتهم.

ونؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أيضاً أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يشرف النمسا أن تكون شريكاً قديماً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد خدم أكثر من 100 000 نمساوي في عمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة. نشارك اليوم كبلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة في 5 من أصل 11 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نفعل ذلك لأن حفظ السلام أقرب ما يكون إلى قلب وروح ميثاق الأمم المتحدة. يتعلق الأمر بحماية المدنيين والحفاظ على وقف إطلاق النار واحتواء العنف وتيسير السلام. إنه تجسيد، بطريقة ما، للمادة 1 من الميثاق – حفظ السلام والأمن الدوليين.

ونجد أنفسنا اليوم في منعطف، مع وجود تهديدات استراتيجية ومناخ سياسي لا يفضي دائماً إلى حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وقد صدرت آخر ولاية قبل 10 سنوات، وانخفض عدد العمليات وقوات حفظ السلام. ولكن لا يخطئن أحد: ذلك تذبذب طبيعي في انخراط الأمم المتحدة يعكس اهتمام أو عدم اهتمام الدول العظمى باستخدام الأمم المتحدة في صون السلام. فحتى اليوم، يوجد أكثر من 50 000 من قوات حفظ السلام في الميدان لحماية الضعفاء وصون السلام. وهناك مناقشات مستمرة بشأن بعثات جديدة.

ولذلك، فإن هذا النقاش بشأن تعزيز حفظ السلام نقاش في محله، ومن المهم أن نشارك جميعًا – نحن عموم الدول الأعضاء – فيه. وقد لقيت مناقشاتنا اهتماما متزايدا على مدار السنوات الماضية، لا سيما في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ولسبب وجيه. وأود أن أدلي بثلاث ملاحظات قصيرة في ذلك الصدد.

أولاً، يجب علينا أن ندرك البيئات المعقدة التي تنشر فيها العمليات. فالنزاعات اليوم طويلة الأمد ومجزأة سياسياً وتتفاقم بسبب التوترات الجيوسياسية. فكيف يمكننا إذن ضمان عمليات سلام قوية وقابلة للتكيف ومدعومة دعما كاملا؟ والحل لا في التخلي عن حفظ السلام بل في إعادة تقويمه. ويجب علينا أن نضمن أن يكون لدى الأمم المتحدة قائمة مرنة من خيارات حفظ السلام، تتراوح بين العمليات التقليدية واسعة النطاق ومهام الدعم المحددة الأهداف بدقة. ويجب على الأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها القيادي، بكفالة نشر الأدوات والأفراد المناسبين بسرعة وفعالية عندما يتعرض السلام للخطر. وتتمتع الأمانة العامة بعقود من الخبرة والتجربة في ذلك الصدد، ولكن لا يمكنها القيام بذلك بمفردها.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية. يجب على المجلس أن يعمل جاهداً على تقديم دعم ثابت للحلول السياسية التي تصاحب عمليات السلام. فبدون دعم موحد، قد يصبح من الصعب تحقيق ولاياتها. وذلك يؤثر على ثقة الدول المضيفة والسكان المحليين وكذلك قواتنا لحفظ السلام. ويجب علينا أن نضمن المشاركة والملكية المحلية، وإشراك البلدان المضيفة في مناقشات إسناد الولايات وضمان أن تكون البعثات مجهزة تجهيزاً كافياً لتحقيق النجاح على الأرض. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في معايرة الولايات بحيث تسهم عمليات السلام بفعالية في الانتقال إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. فالبعثات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي عامل أساسي يساعد على التحول من نزاع غير مستقر إلى وضع مستقر من السلام والازدهار المستدام – بتقديم حفظة السلام المساعدة الميدانية للسكان المحليين في ذلك الصدد.

ثالثاً، يتطلب حفظ السلام تعزيز الشراكات. وتدعو النمسا إلى فهم جديد لتعددية الأطراف المترابطة في ذلك الصدد. فالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أمر ضروري. ويشكل القرار 2719 (2023) خطوة مهمة في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، وإذ نعمل مع الشركاء الإقليميين، يجب علينا أن نضمن أن تكون تلك العلاقات مبنية على أدوار وقدرات واستراتيجيات واضحة. فستعزز التقييمات المشتركة والتبادلات المنتظمة والمسؤوليات المحددة جيداً التنسيق والفعالية. تقدم دراسة حديثة أجراها تقرير مجلس الأمن بتكليف من النمسا توصيات رئيسية بشأن تعزيز العلاقة بين المجلس والترتيبات الإقليمية، فيجب على أعضاء المجلس الاطلاع على التقرير والنظر فيه.

وفي ضوء مؤتمر القمة القادم المعني بالمستقبل وما بعده، تقدم النمسا توصيتين رئيسيتين.

أولاً، من الضروري تعزيز التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ومن الضروري أيضاً أن تكون هناك جلسات منتظمة مع المنظمات الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن – أي عدم عقد جلسات لمجرد الاجتماع. إن القيام بذلك يعكس ببساطة الدروس المستفادة، وهي أنه من أجل تحقيق تعاون فعلي وتفاعل حقيقي مع تلك المنظمات، يجب علينا حث الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على الاجتماع بانتظام والتنسيق بشكل أفضل.

ثانيا، تؤيد النمسا بقوة الاستعراض المتوخى لجميع عمليات الأمم المتحدة للسلام. فمن شأن ذلك أن يتيح الفرصة للبناء على الدراسة التي ستُجرى من أجل الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في العام المقبل والنظر

إلى عمليات الأمم المتحدة للسلام بشكل شامل عبر سلسلة السلام بأكملها: من الوقاية وصنع السلام إلى حفظ السلام وبناء السلام.

ويجب علينا أن ندخل حقبة جديدة من حفظ السلام – حقبة أكثر توجيها نحو الأهداف وأكثر مرونة وتعاوناً. ويمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على النمسا، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن في الفترة 2027–2028، كشريك ثابت في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في دعم السلام والأمن العالميين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد مياركا** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت وأعرب عن تقديرنا للسيد جان بيير لاكروا والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد الحسين على إحاطاتهم.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، ونود أن نطرح بعض الاعتبارات بصفتنا الوطنية.

نشرت بولندا لأول مرة خوذها الزرق في بعثات الأمم المتحدة منذ أكثر من 50 عاماً. ومنذ ذلك الحين، ظلت برهنتنا على التزامنا بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ودعمنا لجهودها الدولية الرامية إلى صون السلم والأمن العالميين تتزايد. واستناداً إلى خبرتنا الواسعة في بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك مشاركتنا الحالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووجود مراقبينا في عمليات أخرى، نؤمن إيماناً راسخاً بأن حفظ السلام يجب أن يتطور ويتكيف باستمرار، بما في ذلك من خلال دمج التكنولوجيا المتقدمة والقدرات الاستخباراتية والنهج المبتكرة لمواجهة التحديات مع تطورها هي نفسها. ويجب علينا أن نرمي إلى تحقيق أهداف واقعية وأن نركز على الجوانب الإنسانية، إذ أن حماية المدنيين هي أحد المبادئ الأساسية للبعثات.

وتؤيد بولندا بقوة الشراكات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال حفظ السلام، كلما أضافت قيمة. ويشمل ذلك الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات وعمليات السلام، إلى جانب عناصر التمكين الرئيسية الأخرى ذات القدرات الفريدة – مثل حلف شمال الأطلسي، الذي يمول أعضاؤه ما يقرب من 70 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب ألا تكون الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي مسابقة جمال، فهي ضرورة تمليها الكفاءة والفعالية. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تنفيذ القرار 2719 (2023)، بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. فهو يهدف إلى تزويد الاتحاد الأفريقي بقدرة أكبر وأفضل على الاستجابة للأزمات والنزاعات، ولكنه يعني أيضًا المزيد من المسؤولية. ويجب علينا أن نكون قادرين على مساعدة الاتحاد الأفريقي على تحمل تلك المسؤولية.

ونطمح إلى توريث عالم أكثر أماناً للأجيال القادمة. وقبل أقل من أسبوعين من انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، نرحب بالالتزامات الطموحة تجاه الشباب والسلام والأمن ونتوقع تنفيذها.

إن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. وتعتقد بولندا، بصفتها عضوًا في لجنة بناء السلام، أن اتباع نهج أكثر تكاملاً أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام. وندعو بقوة إلى تعزيز التركيز على بناء السلام ضمن الإطار الأوسع لحفظ السلام.

ونود أن نعيد تأكيد إخلاصنا الصادق لأهداف حفظ السلام. فنحن نعتبره أحد العناصر الأساسية في مساعينا الجماعية لحماية الناس. وسواء أحببنا ذلك أم لا، فإن حفظ السلام غالبًا ما يكون شرطًا مسبقًا ضروريًا للحل السياسي المستدام للنزاعات. فالعالم لا يقل حاجة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مما كان عليه في أي وقت مضى، وربما أكثر حاجة. ومن خلالكم، السيد الرئيس، أود أن أناشد أعضاء المجلس ألا ينسوا مسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيراً، أود أن أكرّم أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة – حفظة السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

**السيدة بافيتا – ديسلاندس** (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق، وهي

إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وليتوانيا والنرويج وبلدي لاتفيا. ونشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ونشكر مقدمي الإحاطات على مشاطرتنا رؤاهم.

لقد كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عند إنشائها قبل أكثر من 75 عامًا، نتيجة لبيئة سياسية وأمنية وتكنولوجية مختلفة. ومع ذلك، لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى يومنا هذا التعبير الأبرز عن تعددية الأطراف ولا تزال في صميم الأمم المتحدة. وتواصل بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق اعتبار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية لصون السلام والأمن.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، المرونة وخفة الحركة وأولوية الحلول السياسية عناصر أساسية لمستقبل حفظ السلام. فيجب أن تكون الولايات متماشية مع استراتيجية سياسية شاملة، وملائمة للسياق المحدد ومزودة بالموارد الكافية. ويجب أن تتوافق البعثات مع التطلعات الأمنية للسكان المحليين. يجب أن يمثل تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها منذ البداية أمراً محورياً في أي عملية سلام، إلى جانب التقييم المستمر وتعديل هياكل البعثة لضمان بقائها صالحة لتحقيق الغرض المنشود منها. ويجب علينا العمل على الحيلولة دون السيناريوهات التي تصبح فيها البعثات شيئًا فشيئًا جزءًا من المشكلة وليس جزءًا من الحل. وينبغي لمجلس الأمن أن يحافظ على نهج ثنائي يركز على تيسير ودعم الحلول السياسية، مع كفالة إدماج بناء السلام بصورة فعالة في ولايات عمليات حفظ السلام وتمويله بشكل وافٍ، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 305/76 بشأن تمويل بناء السلام.

ثانياً، تكتسي الشراكات أهمية قصوى. واتخاذ مجلس الأمن للقرار 2719 (2023) خطوة في ذلك الاتجاه نحو تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وندعو إلى مزيد من المداولات بشأن تنفيذ ذلك القرار في الاجتماع الاستشاري السنوي المشترك القادم بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن تمكين المنظمات الإقليمية يشمل أيضاً تمكينها من العمل بشكل خاضع للمساءلة كجهات متسقة تعمل على حفظ السلام أو إنفاذ السلام.

وأخيراً، من الضروري تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والقدرة على الصمود لبناء سلام دائم. تشكل المؤسسات الأمنية القوية وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون عناصر أساسية في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بالإضافة إلى تمكين الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما النساء والشباب. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام وعمليات دعم السلام أمر بالغ الأهمية. ويمكن للجنة بناء السلام أن تقدم دعماً قوياً للبلدان في أعمالها المتعلقة ببناء القدرات. إضافة إلى ذلك، ورغم الترحيب بالإنجازات التي تحققت في الأعوام السابقة، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز الاتصالات الاستراتيجية لبعثات الأمم المتحدة وآلياتها لمكافحة المعلومات المضللة. وهذا مهم بشكل خاص لا سيما في ظل انتشار الذكاء الاصطناعي.

لقد بات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وشيكا إذ لم يعد يفصلنا عنه سوى بضعة أسابيع. ونأمل أن ينبثق عن الميثاق من أجل المستقبل إجراءات ملموسة لتكييف عمليات السلام مع الواقع الجديد، فضلاً عن تعزيز جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما أننا نتطلع إلى المؤتمر الوزاري للأمم المتحدة بشأن حفظ السلام المزمع عقده في برلين العام القادم، والذي يشكل معلماً بارزاً آخر في مسار هذه المساعي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد غوميز هيرناندير** (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تتقدم إسبانيا بالشكر إلى الرئاسة السلوفينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لنا التفكير مليا في مستقبل عمليات حفظ السلام وإعادة تأكيد التزام المنظمة وجميع شركائها بتحقق تلك العمليات أهدافها على نحو أفضل.

إن عمليات حفظ السلام أدوات أساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وتواجه تلك العمليات تحديات متزايدة التعقيد وتحتاج إلى

التكيف مع الواقع الجديد لضمان فعاليتها وتنفيذ ولاياتها بالكامل، بما في ذلك حماية المدنيين، فضلاً عن معالجة الأسباب الكامنة لنشوب النزاع، بما يتماشى مع خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وفي ذلك السياق، تدعو إسبانيا إلى أهمية العمل على منع نشوب النزاعات من منظور شامل، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان.

ويشكل تعزيز مشاركة المرأة في البعثات وترسيخ المنظور الجنساني في تصميمها أمرا ضروريا. وتولي إسبانيا الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتشارك بنشاط في المبادرات الرامية إلى ترسيخ المنظور الجنساني في بعثات السلام. وعلى سبيل المثال، تنظم إسبانيا سنويا بالتعاون مع وزارة الدفاع في مملكة هولندا دورة "نهج شامل إزاء المسائل الجنسانية في عمليات السلام"، يدرب فيها أكثر من 000 1 طالب من 50 جنسية لتؤهلهم ليصبحوا مستشارين في الشؤون الجنسانية في تلك العمليات عملا بالقرار 1325 (2000).

إن النهج المستقبلي لعمليات حفظ السلام سينطوي حتماً على تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والذي يؤدي دوراً حاسماً في التصدي لبعض أصعب التحديات فيما يتعلق بالاستقرار العالمي. والقرار 2719 (2023)، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2023، بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي خطوة في الاتجاه الصحيح. حيث سيحدد معالم عمليات دعم السلام لسنوات قادمة. وعليه، فسنتابع تطورها عن كثب. ويجب أن تتلقى تلك العمليات تمويلاً يمكن التنبؤ به وكافياً ومستداماً وشاملاً وأن تمتثل لأحكام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يُعهد إلى مجلس الأمن بمسؤولية حفظ السلام. ولذلك فإننا نقدر الجهود التي يبذلها أعضاء هذا الجهاز للتوصل إلى توافق في الآراء عندما يتعلق الأمر بتجديد ولايات البعثات. وأحدث تمديد، وهو اعتماد القرار 2749 (2024) بالإجماع لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، بمثابة رسالة واضحة على التزام مجلس الأمن بدعم عمليات حفظ السلام.

وتفتخر إسبانيا بمساهمتها في عمليات السلام كدليل على الأولوية التي نوليها لمنع نشوب النزاعات وحلها. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي حاليا البعثة التي تضم أكبر عدد من القوات الإسبانية. وتحت قيادة الفريق الإسباني لاثارو، يساهم أكثر من 000 10 أفراد عسكريين من 50 بلدا، في بيئة معقدة للغاية، في تخفيف حدة التوتر على جانبي الخط الأزرق، خاصة عقب هجمات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وبدء الحرب في غزة. تجربة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، كما في سياقات أخرى، تبرهن على حاجة عمليات حفظ السلام إلى دعم السكان المحليين، فضلاً عن تأييد أطراف النزاع. وتسلط الضوء أيضاً على ضرورة جعل البعثات، التي أنشأت أصلاً بوصفها حلولا مؤقتة، مستدامة مع مرور الزمن. كما توضح أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تحل محل رغبة الأطراف في تنفيذ الاتفاقات ذات الطابع السياسي.

وفي الختام، إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيوفر لنا مناقشة النهج الجديدة لحفظ السلام وترسيخ فهمنا لها، مع التركيز على الوقاية وتعزيز دور المرأة والشباب والأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في مجال حفظ السلام. ونأمل أن يتضمن الميثاق من أجل المستقبل تفويضاً للأمين العام بإجراء استعراض لعمليات حفظ السلام. ونعتقد أنه من الضروري التفكير مليا في وضعها الحالي، وحاجتها للتكيف، ومتطلباتها، بحيث يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

**السيد أمورين** (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر أوروغواي الرئاسة السلوفينية على عقد هذه المناقشة المفتوحة والسماح لغير الأعضاء في مجلس الأمن بالإعراب عن آرائهم بشأن مسألة ذات أهمية خاصة: وهي تعزيز عمليات حفظ السلام. وهذه فرصة للسعي إلى تعزيز عمليات حفظ السلام ودعمها وفي الوقت نفسه وللإعراب عن قلقنا إزاء بعض الاتجاهات التي قد تؤدي إلى إضعاف تلك العمليات. ونعرب عن امتناننا لحضور السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ وممثلي المجتمع المدني: السيدة كمفورت

إيرو، الرئيسة والمديرة التنفيذية للفريق الدولي المعني بالأزمات؛ والسيد زيد رعد الحسين، الرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام.

تكتسي هذه المناقشة أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي، باعتبارها بلداً مساهماً بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد تجلت دعوة بلدنا السلمية محليا ومن خلال القوات التي ما فتئنا نساهم بها في مختلف البعثات حول العالم. منذ عام 1948، ما فتئت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل حجر الزاوية في جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد تطورت هذه الآلية الديناميكية وتكيفت مع الطابع المتغير للنزاعات. لكن في مواجهة التحديات الناشئة، يجب أن تستمر عمليات السلام في التكيف مع الوقائع الجديدة لضمان فعاليتها، بما في ذلك في حماية المدنيين. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية واتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام.

واليوم نود التمعن في مرور 25 عاماً على اعتماد القرار 1270(1999)، حيث كلفت لأول مرة عملية من عمليات حفظ السلام بشكل صريح بحماية المدنيين من العنف. وأصبحت حماية المدنيين بمرور الأعوام هدفاً أساسياً لعمليات السلام، حيث ينتشر حالياً أكثر من 95 في المائة من أصحاب الخوذ الزرق في إطار هذا التفويض. وهذه ليست مجرد سياسة، بل معيار يتم من خلاله الحكم على منظومة الأمم المتحدة بأكملها، سواء من السكان المحليين أو المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من التحديات، أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فعاليتها في الحد من العنف ضد المدنيين ومنع النزوح وتعزيز جهود الوساطة المحلية. وتُظهر هذه الإنجازات، حتى في غياب الحلول السياسية الفورية، الأثر الملموس لحفظ السلام. وبينما نعيد التفكير في عمليات السلام ونكيفها لمواجهة التحديات المستقبلية، علينا ضمان أن تظل حماية المدنيين هدفاً استراتيجياً محورياً ودائماً.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يعزز مجلس الأمن عمليات السلام على نحو أكبر من خلال زيادة تعاونه مع الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية. وتتمتع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي بفهم هام للديناميات المحلية ويمكنها أن تؤدي دورا استشاريا رئيسيا للمجلس من خلال تقديم تقارير عن الحالة في الميدان وتحديد الجهات الفاعلة التي يمكن التعاون معها. والقرار 2719 (2023)، الذي اتُّخذ مؤخرا بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، يتيح فرصة لتسليط الضوء على حماية المدنيين باعتبارها أولوية في هذه الشراكات.

ومن الضروري أيضاً أن يعزز مجلس الأمن وحدة سياسية أكبر، ولا سيما في تحديد أهداف استراتيجية واضحة وتحديد أولويات ولايات عمليات السلام. ويجب عند صياغة تلك الولايات أن نحقق التوازن بين احترام صلاحيات المجلس والاستماع إلى السلطات الوطنية والسكان المدنيين. ويجب أن يسترشد تنفيذ العمليات بآرائهم وتطلعاتهم وبالتالي ضمان ألا تكون البعثات فعالة فحسب، بل أن يقبلها أيضاً أولئك الذين تسعى إلى حمايتهم.

و أحد الجوانب الرئيسية الأخرى لتعزيز عمليات السلام هو ضمان أن تظل تلك العمليات متمحورة حول الإنسان وشاملة ومتماشية مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن المشاركة الفعالة للنساء والشباب في عمليات السلام ليست مسألة عدالة فحسب، بل إنها تعزز أيضاً مشروعية جهود بناء السلام واستدامتها. ويسهم إشراكهم في تقديم آراء متنوعة وحلول مبتكرة للنزاعات المعقدة، مما يسهم في التوصل إلى اتفاقات سلام أكثر شمولاً.

واستشرافا للمستقبل، تلتزم أوروغواي بتعميق الحوار الدولي حول مستقبل عمليات السلام في مونتيفيديو في كانون الأول/ديسمبر وستعقد أوروغواي واليابان، بالشراكة مع إدارة عمليات السلام، اجتماعا تحضيريا للاجتماع الوزاري بشأن حفظ السلام في عام 2025. وسيركز هذا الاجتماع على السبل التي يمكننا من خلالها تعزيز عمليات حفظ السلام جماعيا في خضم التحديات الحالية والمقبلة وسيكون فرصة هامة للتفكير في الأمر.

في الختام، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ يجب أن نضمن أن السلام وحفظ السلام لا يزالان أداة قوية لصون السلام والأمن والكرامة الإنسانية. ولذلك

نعتقد أن من الضروري أن نحيط بالاتجاهات التي تسعى إلى الحد من استخدام تلك الأداة والتعجيل بإنهاء البعثات الحالية. لقد علمتنا التجربة أن انسحاب قوات حفظ السلام في حالات النزاع يؤدي بصورة متكررة إلى تفاقم الحالة في البلدان التي نُشرت فيها القوات ويفضي إلى تدهور الحالة السياسية والأمنية والظروف المعيشية للسكان.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد تشوريتش هرفاتنيتش** (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه. وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تشتد الحاجة إليها كثيرا لمناقشة مستقبل حفظ السلام في ظل الحالة الجيوسياسية الحالية وفي سياق مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل وميثاق من أجل المستقبل، وهو ما يتطلب منا أن نحدد أقصى الطموحات، بما في ذلك في مجال حفظ السلام.

تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حجر الزاوية في الجهود الدولية المبذولة لصون السلام والأمن منذ إنشائها. ومع ذلك، يتطلب الطابع المتغير للنزاعات العالمية والتحديات الناشئة إعادة تصور حفظ السلام على النحو المناسب لضمان أن يظل فعالاً وملائماً وصالحا لتحقيق الغرض المنشود. ويتطلب تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل المستقبل نهجا متعدد الأوجه يتطرق لتعقيدات النزاعات الحديثة ويركز على الوقاية ويعزز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.

وفي هذا الصدد، أود أن أطلعكم على ثلاث نقاط رئيسية من وجهة نظر وفد بلدي لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

أولاً، يجب أن تتكيف بعثات حفظ السلام من خلال دمج التكنولوجيات المتقدمة والاستفادة منها وتعزيز القدرات الاستخباراتية وتحسين آليات الاستجابة السريعة من أجل التكيف مع بيئات النزاع الصعبة التي غالباً ما تنطوي على جهات من غير الدول والتهديدات السيبرانية والحرب غير المتماثلة.

ثانياً، من الضروري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الالتزام الصارم بمعايير المساءلة والشفافية. وينطوي ذلك على آليات قوية لرصد بعثات حفظ السلام وتقييمها من أجل الحفاظ على مصداقيتها وفعاليتها ونزاهتها وضمان عدم تأثر أهم مهامها وهي حماية المدنيين.

ثالثاً وربما الأهم، سيستفيد نهج الأمم المتحدة إزاء حفظ السلام كثيراً من إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، بدلاً من مجرد التصدي للنزاعات. ويتطلب ذلك إجراء عملية انتقالية تشمل البلد المضيف والتعاون معه في وقت مبكر لإنشاء نظم الإنذار المبكر ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي أيضا أن تساعد هيئات أخرى البلدان المضيفة لتحقيق هذه الغاية.

وينبغي أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور محوري في المنع الهيكلي والعملي لنشوب النزاعات. وينبغي أن يدعم المنع الهيكلي وضع استراتيجيات وطنية لمنع نشوب النزاعات وتنفيذها وأن يكون محفلا لعرض تلك الاستراتيجيات من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة وحشد المساعدة المالية. ويمكن تنفيذ المنع العملي من خلال بعثات مدنية خفيفة الأثر تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتُنشر بدعوة من البلد المضيف للمساعدة في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وبالتالي تعمل على نحو وثيق مع بعثات حفظ السلام ومكاتب المنسقين المقيمين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أوجه شكرا خاصا لممثل كرواتيا على التزامه بالوقت المحدد في ثلاث دقائق، وهو أمر نادر الحدوث اليوم. وأخذا ذلك في الاعتبار، أود أيضًا أن أناشد المتحدثين أن يحاولوا الالتزام بالوقت المحدد في ثلاث دقائق حتى نتمكن من إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

كما أشكر وكيل الأمين العام جون بيير لاكروا والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد زيد الحسين على إحاطاتهم.

مع تطور طابع النزاع، يجب أن نضع حلولا مبتكرة ومستدامة لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وفي هذا الصدد، تود الإمارات العربية المتحدة أن تسلط الضوء على أربع نقاط.

يتطلب نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعاونا فعالا متعدد الأطراف. ويمكن لأصحاب المصلحة الرئيسيين في عمليات حفظ السلام منع نشوب النزاعات وتسويتها بفاعلية أكبر من خلال تبادل الخبرات والموارد والحفاظ على جبهة موحدة. وتقّدر الإمارات العربية المتحدة الشراكات التعاونية التي تضمن تنسيق مساعينا الجماعية في مجال حفظ السلام وتحقيقها أثرا مثل مؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة لعام 2024 الذي تولت الإمارات العربية المتحدة رعايته في شهر حزيران/يونيه وكذلك حلقة العمل القادمة بشأن الأداء الاستراتيجي التي ستُعقد في أبوظبي الشهر المقبل.

ثانياً، تكتسي مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية بالغة لنجاح تلك البعثات. وتضطلع النساء العاملات في حفظ السلام بدور هام في دعم قدرة المجتمعات على الصمود وتعزيز الثقة الضروريين لتحقيق الأمن والاستقرار. ويجب أن تهيئ بعثات حفظ السلام بيئات شاملة للجميع من أجل تعزيز مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة. وفي هذا الصدد، تسلط الإمارات العربية المتحدة الضوء على أهمية دعم تنفيذ استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 من خلال مبادرات عملية مثل حلقة العمل العالمية المقبلة عن المرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام بواسطة الشرطة التي ستستضيفها أبوظبي في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ثالثاً، يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خاضعة للمساءلة لتكون ذات مصداقية وفعالة. ويستحق حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة امتناننا للدور الحيوي والصعب الذي يقومون به، ولكن يجب أن نتوقع أيضاً أعلى مستوى من الأداء والأخلاق ويشمل ذلك التصرف بمسؤولية تجاه البلدان المضيفة وسكانها من حيث السلوك والانضباط. ويجب محاسبة أفراد الأمم المتحدة الذين يخلون بالمسؤولية النبيلة المنوطة بهم، مما سيعزز الشفافية ويردع انتهاكات القانون الدولي والقوانين الوطنية ويعزز مسؤولية الأمم المتحدة والتزامها بحماية المدنيين.

أخيرا، يجب أن يواصل المجتمع الدولي تطوير نهجه في التصدي لخطاب الكراهية والتطرف وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة والتي تشعل فتيل النزاعات وتهدد سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم على غرار ما أقره مجلس الأمن في قراره 2686 (2023). ونشدد على الحاجة إلى تنفيذ هذا القرار الذي يطلب من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية رصد خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف وإدراج معلومات بشأن هذه المسائل في تقاريرها المقدمة إلى المجلس. إن فهم هذه التهديدات على نحو أفضل أمر بالغ الأهمية لمواجهتها. ونتوقع أن يكون حفظ السلام موضوعاً هاماً في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، ونتطلع إلى إحراز تقدم في هذا البرنامج الهام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد غايسلر** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة في أوانها، وإلى مقدمي الإحاطات على ما قدموه من رؤى قيمة.

يقوم حَفَظة السلام كل يوم بمراقبة وقف إطلاق النار وحماية أرواح مئات الآلاف من المدنيين. وأود أن أعرب عن تقديري للالتزام البالغ والتضحيات الشخصية للنساء والرجال الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحينما تُدمَج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في استراتيجية سياسية، وعندما تُزوَّد بالموارد الكافية وبالولاية المناسبة، فإنها تشكل إحدى أكثر الأدوات التي يمكن أن نتخيلها فعالية واستدامة. وتعتمد بعثات حفظ السلام على مجلس أمن موحد لكي

تنجح. ويجب أيضاً أن يستمر إصلاح عمليات حفظ السلام وأن يُنفذ وفقاً لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

وهناك ثلاثة جوانب حاسمة في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تسعى ولايات مجلس الأمن إلى تحقيق أهداف واضحة وواقعية. ويجب استكشاف استراتيجيات الخروج وتكريسها، كلما أمكن ذلك، في ولايات البعثات. ويتعين تمكين البعثات من التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات، مثل المعلومات المغلوطة أو المعلومات المضللة أو خطاب الكراهية أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو أزمة المناخ.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن أن يضمن المزيد من التكامل في عمليات السلام وأن يستفيد من المجموعة الشاملة من أدوات حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. والتعاون الوثيق بين عمليات السلام وفرق الأمم المتحدة القطرية والتقسيم الواضح للعمل بينها أمران أساسيان.

ثالثاً، قد ينظر مجلس الأمن في أنواع جديدة من الولايات والقدرات ونماذج البعثات، بهدف اكتساب الشرعية والحفاظ عليها وتوفير حماية أفضل للمدنيين، مع الحفاظ على الأطر المعيارية القائمة، مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على سبيل المثال. ويلزم تعزيز النُهُج الإقليمية، فيما يتعلق بأفريقيا مثلاً من خلال القرار 2719 (2023).

وتتشرف ألمانيا، بصفتها بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة وأكبر داعم لمشاريع الأمم المتحدة لحفظ السلام، باستضافة الاجتماع الوزاري المقبل للأمم المتحدة لحفظ السلام في برلين يومي 13 و 14 أيار/مايو 2025. ونهدف إلى مواصلة التفكير السياسي في مستقبل عمليات حفظ السلام ونرغب في الحصول على تعهدات كبيرة لمعالجة الثغرات القائمة. ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات الجوهرية، على الطريق إلى الاجتماع الوزاري في برلين، ولا سيما خلال الاجتماعات التحضيرية المقبلة. فلنجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملائمة للمستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد فينياش** (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بسلوفينيا لعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأعرب أيضاً عن امتناني لوكيل الأمين العام لاكروا لجهوده الدؤوبة في هذا المجال.

ستظل البرتغال داعماً قوياً لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد احتفلنا العام الماضي بمرور 65 عاماً على مشاركتنا في هذه البعثات. وخلال تلك الفترة، ساهمنا بأكثر من 000 20 من القوات وأفراد الشرطة في أكثر المناطق الجغرافية تنوعاً.

غير أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست أداة جامدة، ويجب تشكيلها وفقاً لتطور الظروف. ولعمليات حفظ السلام دور مركزي في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، ولكن لا يخفى على أحد أنها تخضع اليوم لضغوط كبيرة. ويتعين على عمليات حفظ السلام أن تكون أكثر فعالية ومرونة وملاءمة للغرض في بيئة تتزايد فيها التحديات. وتعتقد البرتغال أن الخطة الجديدة للسلام توجهنا في الاتجاه الصحيح.

أولاً، علينا أن نتبنى نهجاً أكثر كليةً وشموليةً – وأكثر واقعية. وعلى عمليات حفظ السلام أن تتكيف مع المراحل المختلفة لسلسلة السلام. وينبغي للمجلس أن يكون قادراً على اتخاذ مجموعة من الإجراءات – بدءاً من منع نشوب النزاعات ووصولاً إلى دعم البلدان في حالات ما بعد النزاع – وتكييف الولايات وفقاً لذلك. لذلك نحن بحاجة إلى ولايات واقعية ذات أهداف وجداول زمنية واضحة. وفي هذا السياق، هناك أيضاً مجال لتطور التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام، مما يسهم في منع نشوب النزاعات وتجنب تكرارها. واتباع نهج أكثر شمولية وواقعية يعني أيضاً دمج التحديات الجديدة في ولايات بعثات حفظ السلام، مثل العلاقة بين المناخ والأمن أو العلاقة بين التكنولوجيا والأمن.

ثانياً، نحن بحاجة إلى نهج يتزايد بموجبه التعاون بين البلدان المضيفة والبلدان المجاورة والبلدان المساهمة بقوات. والاستماع إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والتشاور مع أصحاب المصلحة وإشراك النساء والشباب هي عوامل أساسية لزيادة المسؤولية

الوطنية والمساءلة، وكذلك لضمان صلاحية الأهداف. كما أن العمل جنباً إلى جنب مع المنظمات الإقليمية، وكذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والعلمية، أمر أساسي لاستدامة الحلول.

ثالثاً، علينا أن نفكر بصورة ابتكارية. فالقرار 2719 (2023)، بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، يقدمان حلولاً مبتكرة يمكن أن تكمل عمليات حفظ السلام التقليدية.

رابعاً، لا يمكن أن تكون عمليات حفظ السلام فعالة من دون مجلس أمن فعال. فمن دون دعم سياسي قوي من أعضاء المجلس الـ 15، ستكون العمليات أضعف من حيث التوجيه والدافع والسلطة. وتعزيز قيادة المجلس ووحدته هو نتيجة طبيعية أساسية لمناقشة اليوم. وإذا انتخبت البرتغال عضواً في مجلس الأمن للفترة 2027-2028، فسوف تضطلع بمسؤولياتها وستؤدي دوراً بناءً في هذا الصدد. ويلزم اللجوء بشكل معقول إلى حق النقض، مع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة بطريقة تعزز المصالح الملموسة للبلدان المعنية وحماية المدنيين على أساس الخطاب المبدئي، وذلك لضمان استمرار شرعية المجلس وكسب التأييد الشعبي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

خامساً وأخيراً، تعتمد مصداقية المنظمة ودورها وقيمتها المضافة في مجال السلام والأمن أيضاً على قدرتها على إقناع الشركاء بالقيمة المضافة لهذه البعثات، التي لا ينبغي سحبها على عجل، بل أن تبقى في الميدان طالما كان ذلك ضرورياً لكي تمتثل لأهدافها ولكي تكون موثوقة ومستدامة.

وما زلنا ملتزمين بالمساهمة بشكل جوهري في هذه المناقشة. ولهذا السبب أيضاً فإننا نتطلع إلى المناقشة المفتوحة التي ستُعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى بشأن القيادة من أجل السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد بارفاثانيني** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأشكر سلوفينيا أيضاً على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم المفيدة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة هامة متاحة لمجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين. وتساهم بعثات حفظ السلام بشكل كبير منذ عام 1948 في جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة، على الرغم من القيود المتأصلة فيها. ومن الواضح أن قصص نجاح عمليات حفظ السلام تفوق النكسات والإخفاقات.

وتواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات فريدة. فقد أدى وجود جهات من غير الدول وجماعات مسلحة وإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة إلى تغيير طبيعة النزاعات، ولا سيما في أفريقيا.

وفي حين تتعلق بعض التحديات بأوضاع تشغيلية محددة في الميدان، فقد يكون بعضها الآخر أكثر منهجية في طبيعته. ويتعلق الكثير من هذه التحديات بكيفية تحديد مجلس الأمن لولايات عمليات حفظ السلام وما إذا كانت الموارد الكافية متاحة للاضطلاع بهذه العمليات بفعالية.

ومن المهم للبلدان الرئيسية المساهمة بقوات أن تشارك بفعالية في عملية صنع القرار، وهو ما من شأنه أن يساعد على زيادة كفاءة عملية النشر بمعالجة العديد من التحديات التي تنشأ بسبب عدم وضوح الولايات. ويتعين على الولايات أن تراعي متطلبات البلدان المضيفة في سعيها لإيجاد حلول دائمة. وقد أظهرت التجربة أن الحلول المتعددة الأطراف المدفوعة بالشراكات الإقليمية يمكن أن تسهم إيجاباً في هذه الجهود.

وهناك مسائل أخرى، مثل الحاجة إلى استراتيجية اتصال فعالة للبعثات، فضلاً عن التنسيق مع الحكومات المضيفة لمواجهة المعلومات المضللة وتعزيز سلامة وأمن حَفَظة السلام أنفسهم.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت عمليات حفظ السلام مستوى أعلى من التهديدات غير المتماثلة، بدءاً من الألغام الأرضية ووصولاً إلى الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وعلينا أن نضمن تجهيز حَفَظة السلام

بغية تحسين أدائهم، بالتوازي مع ضمان سلامتهم وأمنهم. والتكنولوجيا والابتكار أمران حاسمان لتعزيز الكفاءة. وتولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني أمر مهم أيضاً في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، وحاسم لنجاح بعثاتنا الميدانية. ولا يمكن تحقيق حلول دائمة إلا من خلال بناء القدرات والتمكين السياسي. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز قدرات قوات الأمن في البلدان المضيفة من خلال توفير التدريب والدعم اللوجستي.

ويؤثر غياب الوحدة السياسية في مجلس الأمن، الذي شهدناه كثيراً في السنوات الأخيرة، سلبا على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومجلس الأمن بحاجة إلى أن يكون أكثر تمثيلا لواقع اليوم، لا سيما في فئة العضوية الدائمة.

وبالنظر إلى أن أكثر من نصف أعمال مجلس الأمن تتركز على أفريقيا، ما فتئت الهند تدعو إلى تمثيل أكبر لأفريقيا، بما يتماشى مع توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. كما ينبغي للمجلس أن ينظر في الإذن بعمليات لدعم السلام يقودها الاتحاد الأفريقي.

إن الهند هي أكبر مساهم إجمالا في عمليات حفظ السلام، حيث نشرت أكثر من ربع مليون جندي في أكثر من 50 بعثة على مدى العقود السبعة الماضية. وضحى ما مجموعه 182 من حفظة السلام الهنود بأرواحهم في سبيل دعم قضية السلام والأمن الدوليين. وقد حان الوقت الآن للمضي قدما في إنشاء جدار تذكاري مناسب لحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم والذين يتجاوز عددهم 000 4 فرد.

أختتم بياني بإعادة تأكيد التزامنا الكامل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**السيد حمود** (الأردن): السيد الرئيس، بداية، أود أن أهنئ سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، متمنين لكم التوفيق والسداد في تيسير أعمال المجلس. كما أتقدم إليكم بجزيل الشكر على عقد نقاش اليوم حول دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأشكر أيضا السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيدة كومفورت إيرو، الرئيسة المديرة التنفيذية للفريق الدولي المعني بالأزمات، والسيد زيد رعد الحسين، الرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام، على إحاطاتهم القيمة.

دأب الأردن، ومنذ عقود، على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي مختلف مناطق العالم، حيث ساهم بنحو 000 120 فرد وضابط ومراقب في العمليات المختلفة. وانطلقت هذه المساهمات من إيمان الأردن العميق بالدور المحوري الذي تلعبه هذه العمليات في إعادة وترسيخ السلام وإنهاء النزاعات وحماية المدنيين. وقدم الأردن العديد من الشهداء والتضحيات خلال مشاركته في تلك العمليات.

وانطلاقا من ذلك، يعبر الأردن عن القلق نتيجة اضمحلال دور عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة في مناطق النزاع المختلفة، وهو ما يؤثر سلباً على فرص تحقيق السلام وإنهاء النزاعات في تلك المناطق.

ونود التذكير هنا بأن الركيزة الرئيسية لإنشاء الأمم المتحدة هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين. فهذا صلب وجودها ولا يجوز التنازل عن هذا الدور وإضعاف آليات حفظ السلام نتيجة عدم تمكن المنظمة من لعب دورها الرئيسي. فلن تتحقق التنمية أو تترسخ حقوق الإنسان دون إنهاء النزاعات وسيادة السلام. وعليه، يدعو الأردن مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير الدعم السياسي والمالي اللازم لهذه العمليات. وعلى المجلس، خصوصا، أن يضع الخلافات السياسية داخله جانبا لضمان إنجاح هذه العمليات.

ومع تقديرنا للدور الهام الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في حفظ السلام، إلا أن دورها هو مساند ويجب أن يكون مسانداً وليس بديلاً عن دور الأمم المتحدة في تحقيق وحفظ السلام.

إن من الأسباب الرئيسية لعدم نجاح العديد من عمليات حفظ السلام هو عدم وضوح الولاية وعدم توفر الدعم اللازم لتنفيذ المهام المناطة بتلك العمليات والدخول في حلقة إدارة النزاع دون وجود هدف واضح واستراتيجية مدروسة لتحقيق السلام في مناطق النزاع. وعليه، من الواجب على مجلس الأمن، عند إنشاء أي عملية حفظ سلام، أن يوفر لها ولاية واضحة بناء على تقييم شفاف من قبل الأمين العام

لكيفية إنفاذ الولاية ووفق مخرجات قابلة للتنفيذ وأطر زمنية محددة لآليات الوصول إلى السلام في مناطق النزاع ذات العلاقة.

وفي نفس الوقت، لا بد أن تتمتع مهمة حفظ السلام المعنية بالمرونة الكافية والدعم اللازم في التعامل مع التحديات التي تواجهها، وبما لا يخالف ولايتها أو القانون الدولي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين ومواجهة الاعتداءات من المجموعات المسلحة والتهديدات عبر الحدودية.

ونود أيضا التأكيد على ضرورة عمل المجلس والأمانة العامة على الحد من التهديدات التي تطال سلامة وأمن قوات حفظ السلام وعدم إفلات مرتكبي الاعتداءات على قوات الأمم المتحدة من العقاب.

ختاما، نشدد على أهمية التنسيق مع الدول المضيفة، حيثما كان ذلك ممكنا، في تنفيذ الولاية والحؤول دون تصعيد التوترات أو التهديدات التي تواجه قوات الأمم المتحدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

**السيد كولهانيك** (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشكر الرئاسة السلوفينية لمجلس الأمن على استضافة هذه المناقشة المهمة حسنة التوقيت.

لا تزال تشيكيا ثابتة في التزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ممتنون للغاية لإتاحة الفرصة لنا للإسهام في هذه المناقشة المهمة التي تكمن في صميم مهمتنا المشتركة للحفاظ على السلام والأمن العالميين وتعزيزهما.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. والشراكات مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما أمر بالغ الأهمية لضمان الدعم السياسي وتمكين بعثات حفظ السلام من العمل بفعالية على أرض الواقع. ومن خلال تعميق هذا التعاون والانخراط في التخطيط المشترك، يمكننا تحقيق نتائج ملموسة في المجالات الأكثر أهمية.

كما أن لدينا قناعة راسخة بأن ولايات حفظ السلام يجب أن تكون قابلة للتكيف مع الاحتياجات الفريدة لكل منطقة وسياقها. ويتطلب ذلك الاستماع عن كثب، ليس لحكومات البلدان المضيفة فحسب، ولكن أيضا للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وعندها فحسب، يمكننا أن نفهم حقا التحديات التي يواجهها الناس في مناطق النزاع ونوفر لهم المساعدة والأمن الحقيقيين.

إن التواصل الفعال هو حجر الزاوية لنجاح حفظ السلام. إنه أمر حيوي ليس على الصعيد العالمي فحسب، ولكن بشكل خاص مع السكان المحليين والمنظمات وأفراد حفظ السلام. والتواصل المفتوح وعالي الجودة هو المفتاح لمواجهة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي غالباً ما تقوض الثقة في بعثات حفظ السلام. ويمكن أن يكون للحوار المنتظم والتواصل المباشر مع المجتمعات المحلية أثر إيجابي على الاستقرار الداخلي للبلد من خلال تعزيز التقدم الديمقراطي واستدامة السلام.

وبالتركيز على الحلول بدلا من على المشاكل، يمكننا صياغة ولايات تجسد احتياجات كل منطقة وتحقيق نتائج ملموسة. ويضمن التواصل الفعال بدوره الدعم على الساحة العالمية وفي أوساط السكان المحليين الذين نهدف إلى حمايتهم، وبالتالي فإن هذه هي الطريقة التي نحمي بها قوات حفظ السلام التابعة لنا بشكل أفضل.

إننا نقدر هذه الفرصة للدخول في حوار حول إنشاء الولايات المناسبة ومكافحة المعلومات المغلوطة. وعلى الرغم من أن تشيكيا ليست مساهماً رئيسياً في حفظ السلام حالياً، على عكس مشاركتنا الكبيرة في البلقان خلال التسعينيات من القرن الماضي، فإننا نستكشف بنشاط سبل زيادة مشاركتنا. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرات يمكن أن تؤدي إلى زيادة قوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجعلها أكثر نجاحاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة جويني** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ جنوب أفريقيا جمهورية سلوفينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

نقدر عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن حفظ السلام الذي أثبت أنه إحدى أهم الأدوات المتعددة الأطراف التي تملكها المنظمة لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على مشاطرتنا وجهات نظرهم هذا الصباح. إن مناقشتنا المستمرة لمستقبل حفظ السلام أمر حيوي، حيث أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تتراوح بين التوترات الجيوسياسية؛ النزاعات المسلحة التي طال أمدها ولا تلوح لها نهاية في الأفق؛ تنوع الأطراف المتحاربة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية؛ والنزاعات العابرة للحدود الوطنية والعابرة للحدود إلى التهديدات الناشئة، مثل إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والجوائح. كما يُتوقع من عمليات حفظ السلام أن تنجز المزيد بموارد أقل.

ولهذا السبب، تود جنوب أفريقيا أن تتشاطر وجهات نظرها بشأن مجالات التحسين بينما نفكر في مستقبل حفظ السلام.

أولاً، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها الاضطلاع بأنشطة قوية في مجال الدعوة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها أداة ذات صلة وقابلة للتطبيق لتعزيز السلام والأمن. نقول ذلك بسبب انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة التي تقلل من تأثير وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الحكمة أيضا أن تعزز الأمم المتحدة علاقاتها مع البلدان المضيفة من أجل إدارة التوقعات وتجنب سوء الفهم وعمليات الانسحاب المتسرعة التي تشوه صورة هذه المؤسسة المهمة وتعرض سلامة وأمن قوات حفظ السلام للخطر.

ثانياً، تعتمد إدارة التوقعات أساسا على نطاق ولاية عمليات حفظ السلام. ومما يؤسف له أن معظم ولايات عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد في القارة الأفريقية تفتقر إلى التركيز الاستراتيجي وتفتقر إلى الموارد الكافية، في حين تكون هناك مبالغة أحيانا في التوقعات. وفي بعض الحالات، لا تتوافق الولايات مع الحالة على أرض الواقع. ونؤكد من جديد أنه يجب على مجلس الأمن ضمان أن ولايات عمليات حفظ السلام واقعية وقابلة للتحقيق ومركزة ولا لبس فيها. ويجب على اللجنة الخامسة، من جانبها، أن تكفل تناسب ميزانية حفظ السلام مع تلك الولايات.

ثالثاً، يجب أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها مع الترتيبات الإقليمية بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكما أقرت العديد من الدراسات، بما في ذلك الموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام، فإن المنظمات الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، تضطلع بعمليات إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب كجزء من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، يجب أن تدعم الأمم المتحدة تلك العمليات. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد القرار 2719 (2023) كخطوة إيجابية نحو تأمين تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ ومستدام لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا والتي أذن بها مجلس الأمن. وندعو إلى تنفيذ هذا القرار الأساسي.

رابعا، إدراكا منا لالتزاماتنا العالمية والإقليمية بالمساهمة في صون السلام والأمن، تواصل جنوب أفريقيا بإيثار نشر قواتها وأفراد شرطتها في عمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد تعرضت قواتنا المنتشرة في بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهجمات لا مبرر لها، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم تقديم الدعم اللازم لتلك القوة الإقليمية خلال مرحلة انتشارها المبكرة. من الضروري أن تكون الجهود التي نبذلها بموارد محدودة باسم السلام والأمن العالميين مدعومة بشكل واضح بالوسائل اللازمة وفي الوقت المناسب. وعلى الرغم من أنه ترتيب مخصص، إلا أننا نشكر مجلس الأمن على استجابته الإيجابية لطلب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتماد القرار 2746 (2024). نأمل أن يتم وضع آلية موحدة لمعالجة هذه الطلبات المقدمة من الترتيبات دون الإقليمية في المستقبل.

خامسًا وأخيراً، نحن ندعم خطة تحول في حفظ السلام تنطوي على مشاركة المرأة بشكل هادف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. تشكل النساء حالياً 7 في المائة فقط من الأفراد النظاميين، ويضطلعن أساسا بأدوار أقل بروزاً. يجب أن نضيف فاعلية في خلق فرص لمشاركة المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام. ونكرر دعمنا لمبادرات مثل استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في عمليات دعم السلام. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز دور المرأة في عمليات دعم السلام، ستعقد جنوب أفريقيا بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل حلقة دراسية إقليمية حول دور المرأة في عمليات حفظ السلام في المستقبل. كما نتطلع باهتمام شديد إلى إصدار التقارير المتعلقة بالمرأة في مجال الدفاع وتلك المتعلقة بمستقبل عمليات حفظ السلام. يعتمد نجاح عمليات حفظ السلام، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، على القيادة والإرادة السياسية والعمل الجماعي للجهات الفاعلة ذات الصلة في النزاع. وفي هذا السياق نؤكد على دعمنا لمقاصد وأهداف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ومجالاتها المواضيعية الثمانية، والتي ينبغي أن تستمر في توجيه إصلاحات حفظ السلام.

وختاماً، فإن جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُنشر في نهاية المطاف لدعم العمليات السياسية والتسوية السلمية للنزاع بين الأطراف المعنية. ولذلك، فإن العمل الجماعي من قبل الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين المعنيين الذين يعملون على إنهاء النزاعات هو أمر لا بد منه وليس خياراً إذا ما أريد لحفظ السلام أن يكون ناجحاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد دانغ** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سلوفينيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

في عالم اليوم غير المستقر، الذي يتسم بنزاعات مسلحة طويلة الأمد وبؤر توترات أمنية، يظل حفظ السلام أداة حاسمة تتيح للأمم المتحدة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وإذ تواجه فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات متزايدة التعقيد وفي سياق خطة جديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، تؤيد فييت نام جميع الجهود الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر مرونة وقابلية للتكيف، مع ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، وعمليات انتقال واستراتيجيات خروج يمكن التنبؤ بها وموارد كافية. وعند وضع نماذج حفظ سلام مناسبة لحالات وظروف محددة، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بالتنسيق الوثيق مع الدول المضيفة، وكذلك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

ثانياً، إن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية أمر أساسي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء شراكة عالمية حقيقية لحفظ السلام، بما يتماشى مع نهج تعددية الأطراف الشامل للجميع والمترابط. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في عمليات السلام في إطار خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2021-2025).

ثالثاً، في أعقاب تزايد الخسائر في صفوف أفراد عمليات حفظ السلام، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع الأعمال الكيدية التي تستهدف قوات ومرافق حفظ السلام ومعالجة الأسباب الأخرى للوفيات والإصابات. ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرة البعثات على حماية الصحة البدنية والنفسية لحفظة السلام بشكل أفضل. كما يتحتم على بعثات حفظ السلام أن تنخرط بحسن نية وأن تبني الثقة مع السلطات المضيفة والمجتمعات المحلية. ومن شأن تعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين أن يساعد في الحد من خطر العداء تجاه قوات حفظ السلام في الميدان.

رابعاً، فييت نام مؤيد قوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومن بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة بنسبة أعلى من المتوسط من النساء العاملات في مجال حفظ السلام ولا تزال تسعى إلى تحقيق أهداف أعلى – 18 في المائة على مستوى نشر الوحدات

و 20 في المائة على مستوى نشر الأفراد بحلول عام 2025. وندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتهيئة ظروف عمل أكثر تمكيناً وأماناً وسلامةً من أجل زيادة تيسير مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما يلزم اتخاذ تدابير أكثر فعالية للتصدي لجميع أشكال العنف التي تستهدف النساء العاملات في مجال حفظ السلام وحمايتهن من المخاطر التي تهدد سلامتهن وأمنهن على أساس نوع الجنس.

لقد كانت فيتنام مساهماً فخوراً في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تم نشر أكثر من 800 من حفظة السلام الفيتناميين في بعثات مختلفة، وهي تستعد بنشاط لنشر أول وحدة شرطة مشكلة. ونحن ملتزمون بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونتطلع إلى العمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء للوفاء بولاياتها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد لارسن** (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سلوفينيا بصفتها الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

على مدار أكثر من 75 عاماً، ساهمت عمليات الأمم المتحدة للسلام مساهمة لا غنى عنها في إحلال السلام. ولكن حفظ السلام ليس أمرا ثابتا لا يتغير. وكما تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الماضي، فقد حان الوقت الآن للتكيف مع المستقبل. وتتطلب التهديدات الجديدة والهجمات المحددة الأهداف والديناميات الحالية منا تحسين مجموعة أدوات السلام والأمن الدوليين. وهناك حاجة واضحة للنظر في نماذج جديدة وقدرات جديدة وشراكات جديدة – على الصعيدين السياسي والتشغيلي.

وعند التفكير في مستقبل حفظ السلام، يمكننا – ويجب علينا – استخلاص الدروس من الماضي. والدعم القوي الذي تقدمه أستراليا للنهج الإقليمية للسلام والأمن يستند إلى تجربتها الخاصة. وقد رحبنا باتخاذ القرار التاريخي 2719 (2023) في كانون الأول/ديسمبر الماضي باعتباره خطوة نحو توفير تمويل مستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالتعاون التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لصقل الإطار اللازم لتنفيذه بنجاح.

وبغض النظر عن النموذج المتبع، يجب أن تظل حماية المدنيين هدفاً محورياً لعمليات السلام. ويعمل اليوم أكثر من 95 في المائة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بموجب ولاية لتوفير الحماية. وعلى الرغم من التحديات، هناك أدلة دامغة على فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الحد من العنف ضد المدنيين.

كما تتوقف شرعية عمليات السلام حاليا وفي المستقبل على استمرار الزخم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن الضروري ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. وتركز أستراليا على الحد من العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة ونحث المزيد من الشركاء على التعاون مع صندوق مبادرة إلسي من أجل الإسراع بتلك الجهود.

كما تعطي أستراليا الأولوية لتكامل بناء السلام مع حفظ السلام. وبالاستفادة من التجارب السابقة، يجب أن نضمن النظر في استراتيجيات تطلعية للانتقال في بداية البعثات – وليس في نهايتها. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الدعوة إلى استمرار التكامل بين بناء السلام وحفظ السلام من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحفاظ على السلام. ولجنة بناء السلام في وضع يمكنها من دعم تلك الجهود.

وستظل أستراليا شريكاً نشطاً وموثوقاً به في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كجزء من التزامها بالسلام والاستقرار العالميين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد لوكالي** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأشيد بكم على اختياركم موضوع هذه المناقشة المفتوحة.

منذ الاتفاق على فكرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتكريسها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تطورت

طبيعة وتعقيدات النزاعات وهويات وأساليب عمل الجهات الفاعلة في تلك النزاعات بشكل كبير.

إن كينيا بلد مساهم بقوات منذ فترة طويلة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وغيرها من الترتيبات الدولية المخصصة، وآخرها البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. واستناداً إلى المعارف والخبرات المكتسبة على مر السنين، أود أن أؤكد أربع ضرورات ليتسنى لعمليات حفظ السلام معالجة المشهد المتغير للسلام والأمن في العالم.

الضرورة الأولى هي التكيف. فمع تطور النزاعات من حيث التعقيد والنطاق والتأثير، يجب تعديل عمليات حفظ السلام بسرعة لمواكبة تلك الديناميات المتغيرة والتحديات ذات الصلة. وإلا، فإن بعثات حفظ السلام قد تصبح متقادمة وعديمة الفعالية، مما يقوض شرعية ونزاهة المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

والضرورة الثانية هي أن نثبت، قولا وفعلا، أن كل بعثة يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تُنفذ بالنيابة عن المجلس لصالح السلام والأمن الدوليين. فمن الصعب، على سبيل المثال، أن يأذن مجلس الأمن ببعثات لا تقودها الأمم المتحدة بينما يترك تمويل وتجهيز هذه البعثات لترتيبات طوعية ومخصصة غير مستدامة وغير كافية ولا يمكن التنبؤ بها. ويمثل اتخاذ القرار 2719 (2023) خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وثمة حاجة ليس لتنفيذ هذا القرار فحسب، ولكن أيضاً للبناء عليه تدريجياً من أجل ضمان أن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة في نهاية المطاف عن جميع عمليات حفظ السلام غير التابعة للأمم المتحدة المأذون بها. وفي الوقت نفسه، تعرب كينيا عن امتنانها للدول الأعضاء على دعمها المالي واللوجستي للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي وتناشد الدول الأعضاء الأخرى دعم البعثة.

أما الضرورة الثالثة فهي ضمان التأهب المستمر من خلال بناء القدرات. ويجب أن تركز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بدعم من الشركاء الدوليين، على بناء قدرات الدول الأعضاء باعتبارها بلداناً يُحتمل أن تساهم بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وذلك بالاستفادة من المؤسسات المتخصصة ذات السمعة الطيبة، مثل المركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام في نيروبي.

والضرورة الرابعة هي ضمان أن تكون عمليات حفظ السلام انتقالية بطابعها وتصميمها. ويجب أن تكون قادرة في الوقت نفسه على تيسير العمليات السياسية ودعم المؤسسات الوطنية من أجل بناء القدرات اللازمة على المستوى الوطني لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. وفي هذا الصدد، ينبغي دائماً أخذ عناصر بناء السلام في الاعتبار في ولايات حفظ السلام لتكون بمثابة جسر إلى استدامة السلام والأمن والاستقرار في البلد المضيف.

في الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في إعادة تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو يستجيب للنزاعات والتهديدات الأمنية التي تتطور باستمرار.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد لاغوريو** (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

إن الهدف الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وهذه المهمة النبيلة والأساسية تلزمنا بتعزيز تعددية الأطراف وتحديثها في هذه الأوقات التي تشهد اضطرابات عالمية كبرى. وفي هذا السياق، شكّل بدء عمليات حفظ السلام في الخمسينيات من القرن الماضي أحد أهم التحولات المؤسسية في تاريخ منظمتنا.

وتشارك الأرجنتين في عمليات حفظ السلام منذ عام 1958، عندما أرسلت مراقبين عسكريين إلى الشرق الأوسط، على أساس التزامنا بتطوير نظام أمن جماعي دولي شفاف وديمقراطي في إطار الأمم المتحدة. ويتجلى هذا الالتزام أيضا في اشتراك الأرجنتين في رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

وندرك أن عمليات حفظ السلام أداة ضمن استراتيجية أوسع نطاقاً يجب أن تشمل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء سلام

مستدام يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب إحلال السلام وصونه والحفاظ عليه.

وأود أن أتوقف لحظة للتشديد بشكل خاص على أهمية العمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع البلدان المضيفة من أجل تحقيق سلام دائم يأتي بنتائج ملموسة. ويجب أن تشجع عمليات حفظ السلام تقديم حلول للبلدان التي تطلبها وأن يكون ذلك دائماً على أساس الاحترام الصارم لمبدأ المسؤولية الوطنية.

وندعو إلى صياغة ولايات واقعية يمكن تكييفها مع تغير الظروف في الميدان. فالولايات الغامضة والمفرطة في التعميم يمكن أن تحد من فعالية بعثاتنا وتعرض أفراد حفظ السلام لمخاطر لا داعي لها. ونحث المجلس على العمل عن كثب مع السلطات المحلية لتحديد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق يمكن تنفيذها بنجاح.

إن تعزيز التواصل الاستراتيجي في عمليات حفظ السلام هو من الجوانب الرئيسية الأخرى التي يجب العمل عليها، وهو أمر ضروري لتنفيذ ولاياتها وإدارة التوقعات بشأن ما يمكن وما لا يمكن أن تحققه، ولتجنب حملات التضليل التي تواجهها البعثات في عملياتها اليومية.

ويجب علينا أيضاً مضاعفة جهودنا لحماية السكان المدنيين، مع التذكر دائماً بأن الكلمات الأولى في ميثاق الأمم المتحدة هي: ”نحن الشعوب“. ويجب تجهيز عمليات حفظ السلام لمكافحة العنف الموجه ضد المدنيين وضمان حمايتهم الفعلية. وتكرر الأرجنتين تأكيد التزامها بتنفيذ استراتيجيات حماية متينة وبتعزيز قدرات الأفراد المنتشرين في الميدان. وعلى هذا المنوال، وباعتبارنا بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، نؤكد من جديد على أهمية تعزيز التدريب السابق لنشر الأفراد في عمليات السلام بطريقة شاملة وفي جميع المراحل وتكييف هذا التدريب مع احتياجات البعثة المعينة التي سينتشرون فيها.

أخيراً، نود أن نؤكد على أهمية تعزيز البعد الوقائي لمنظمتنا، الذي من دونه سيكون من المستحيل تقريباً الحفاظ على السلام والاستقرار في النظام الدولي. وفي هذا السياق، تضطلع لجنة بناء السلام بدور أساسي في دعم جهود بناء السلام التي تبذلها الدول، وفي تشجيع الحوار وتعزيز المؤسسات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قبرص.

**السيدة ميخائيل** (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب، وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات معقدة ومتعددة الأوجه تهدد السلام والأمن الدوليين، تؤدي عمليات حفظ السلام دوراً حيوياً. وتبرهن عمليات حفظ السلام، منذ عقود، على نجاح تعددية الأطراف في مساعدة البلدان على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام، مما يجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واحدة من أكثر الأدوات فعالية في تخفيف حدة النزاعات وتحقيق الاستقرار.

وفي مواجهة الأزمات المتطورة والمختلفة التي تُدعى فيها إلى تجاوز المهام التقليدية، أصبح من الضروري تعزيز فعاليتها وكفاءتها. وفي هذا الصدد، تؤيد قبرص التعجيل بتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، كما تؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال الخطة الجديدة للسلام، لكي تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملائمة حقاً للغرض المنشود.

ويكتسي تحسين أداء عمليات حفظ السلام أهمية استراتيجية في ضمان استعدادها من الناحية التشغيلية لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً، ودعم قرارات مجلس الأمن بفعالية، والحيلولة دون فرض الأمر الواقع في الميدان، مما قد يعرقل تسوية النزاعات. ويجب تزويدها بما يكفي من الموظفين والمعدات والتمويل.

ويشكل التمثيل العادل للجنسين عنصراً مهماً يساهم في تحسين كفاءتها. وتؤيد قبرص تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وترحب بالجهود المتزايدة الرامية إلى زيادة نشر النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن قبرص، باعتبارها البلد المضيف لإحدى أطول عمليات حفظ السلام في العالم، تدرك تماماً ضرورة الحفاظ على قوة تابعة للأمم المتحدة تمنع تجدد القتال، خاصة في مواجهة التحديات المتطورة

باستمرار. ويؤكد على هذه الضرورة الاحتلال التركي المستمر لأكثر من ثلث أراضي قبرص والانتهاكات المستمرة لسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية من جانب جيش الاحتلال، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن. وقد ثبتت على مر السنين جدوى انتشار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ووجودها، سواء في الحفاظ على وقف إطلاق النار في الجزيرة أو في سياق الاستقرار الإقليمي، ولا يزال الأمر كذلك حتى يومنا هذا.

والهدف من ولاية القوة، على نحو ما وافقت عليه جمهورية قبرص، هو ضمان التمسك بميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تكون حصناً واقياً ضد تثبيت آثار العدوان بالإسهام في إعادة بسط النظام العام وكفالة العودة إلى الظروف الطبيعية. ويتعرض نجاح البعثة للخطر في الوقت الحالي بسبب الأمر الواقع المفروض في الميدان. لذلك لا بد من الحرص على تجسيد حياد عمليات حفظ السلام في الالتزام بمبادئ الميثاق، والقدرة على التمييز بين الضحية والمعتدي، وكذلك وضع حد لأي محاولات رامية إلى التدخل في مركز القوة وانتشارها. والتعاون مع الدولة المضيفة بشفافية وصدق شرط لازم.

وفي السياق الجيوسياسي العالمي الراهن، يتحتم على الأمم المتحدة أن تثبت أنه لا توجد معايير مزدوجة في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة. ويجب الدفاع عن سيادة الدول التي تتعرض للهجوم وعن سلامتها الإقليمية، بغض النظر عن مصدر الهجمات أو طول الفترة التي تمر عليها. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم قراراته ويحرص على أن تكون ذات مغزى؛ وإلا فإن مصداقية النظام الدولي تُقوض بشدة.

أخيراً، يجب الاعتراف بأن حفظ السلام ليس غاية في حد ذاته. وإنما يمكن أن يهيئ الظروف المؤاتية للمهمة الأساسية المتمثلة في البحث عن حلول سياسية دائمة ويُحافظ عليها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيد فاسكونسيلوس إي كروس** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): من الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بلحظة حرجة، وهناك آثار ملحوظة على فعاليتها. فمجرد مطالبة بعض الدول التي تستضيف هذه العمليات بسحبها فوراً، مشيرةً إلى عدم كفاءتها أو عدم الثقة في جدواها على أرض الواقع، يدل على الضرورة الملحة لتحليل سبل تحسين أدائها ونتائجها.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه إصلاح عمليات السلام ضلوع الجهات من غير الدول في النزاعات، وانتشار الأسلحة، والتمويل الخارجي للجماعات المسلحة، واحتمال استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض خبيثة. وافتراض إمكانية التصدي لهذه التحديات من خلال الأساليب التقليدية هو افتراض عفا عليه الزمن أساساً.

وترى المكسيك أن تشجيع التواصل بين مجلس الأمن والبلد المضيف بمزيد من الفعالية جانب أساسي لتحسين أداء عمليات السلام. ومن الأهمية بمكان أن يدرك المجلس على نحو أفضل العناصر المحلية للنزاع التي يواجهها بلد معين، وأن يتمكن بالتالي من وضع ولايات محددة تركز على الحالة التي يجب تسويتها. ومن الطبيعي أن يؤدي الانتشار المطول للعمليات الذي لا نشهد أي تحسينات كبيرة خلاله إلى تآكل شرعيتها وأن يضر بموثوقيتها.

قدمت المكسيك، خلال مشاركتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2021-2022، مقترحين محددين بشأن هذه المسألة من أجل تحسين أداء عمليات السلام. المقترح الأول هو تزويد عمليات السلام بأدوات تتيح للبلدان المضيفة مكافحة الاتجار بالأسلحة. أما الثاني فهو الاعتراف بتحديات الصحة النفسية التي تواجه أفراد حفظ السلام وتوفير آليات لرعايتهم الشاملة.

وستواصل المكسيك دعم التدقيق المستمر في عمليات السلام والدعوة إلى وقف العنف والأعمال العدائية في كل ركن من أركان المعمورة، فضلاً عن تعزيز السلام الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والنظام الديمقراطي وثقافة منع نشوب النزاعات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد موريتي** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب.

كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة بشأن مستقبل عمليات حفظ السلام.

بينما نواجه التحديات المتعددة التي تهدد ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، ينبغي أن نفكر في الأزمة التي يتعرض لها النموذج الحالي لحفظ السلام الذي يشمل سعي المجلس المتكرر إلى تجديد ولايات حفظ السلام واعتماد ولايات جديدة.

وما فتئت عمليات حفظ السلام تشكل حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وعلى مدار نحو 20 عامًا، تطورت الأداة وتعززت لتوفير الاستقرار وحماية المدنيين وتعزيز الظروف المفضية إلى تحقيق السلام المستدام. ولكن مشهد السلام والأمن الدوليين تغير كثيرا في السنوات القليلة المنصرمة. وتغيرت كذلك ديناميات النزاع واحتياجات الأشخاص الذين نخدمهم. ويزيد تعقيد النزاعات الحديثة بسبب الأزمات التي طال أمدها وظهور جهات فاعلة متعددة – بما في ذلك جهات من غير الدول – والتحديات الإنسانية المتعددة الأوجه واستخدام التكنولوجيات الجديدة. كما أن المنافسة الاستراتيجية بين القوى العظمى وانعدام الثقة وشعور الدول المضيفة والسكان المحليين بالإحباط تشكل عناصر رئيسية في هذا المشهد. ويجب أن نحدّث نموذج حفظ السلام لمعالجة هذا الواقع الجديد.

ويجب أن يقرّ النموذج الجديد بأوجه قصور الردود العسكرية وعدم إمكانية تحقيق السلام المستدام من خلال التدابير الأمنية حصرا. ويتطلب تحقيق السلام المستدام اتباع نهج شامل إزاء الأمن يشمل النظر في الأسباب الجذرية للعنف وللحالة الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع. وبالتالي، يتطلب النموذج الفعال لحفظ السلام نهجاً يشمل الأبعاد السياسية والأمنية والإنمائية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مزيج مناسب ما بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام التي تنفَّذ في آن واحد. ويجري الحفاظ على مكاسب حفظ السلام على نحو أفضل في مجتمع يسير بالفعل على طريق تحسين التماسك الاجتماعي.

وينبغي أن يهدف أيضا النموذج الفعال لحفظ السلام إلى زيادة التنسيق والمشاركة مع المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة المحليين. وهذه الشراكات ضرورية لوضع عملياتنا في مجال حفظ السلام في سياقها الصحيح وضمان أن تكون جهودنا ملائمة وفعالة على السواء. ويجب أن يستند النموذج المستقبلي لحفظ السلام إلى دعم سياسي قوي من الدول المضيفة وأعضاء المجلس وإلى الموارد الكافية لتحقيق الأهداف المحددة.

قد تكون المناقشة التي اقترحتموها اليوم، سيدي الرئيس، نقطة البداية لمحادثة أوسع نطاقا حول مستقبل حفظ السلام. ولئن كنا نضع نموذجا للعمليات جديدا وأكثر ملاءمة لتحقيق الغرض المنشود، يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من أجل الأشخاص الذين تلتزم المنظمة بحمايتهم. إن ضمان التزام قوات حفظ السلام بأعلى معايير السلوك أمر بالغ الأهمية للحفاظ على مصداقية بعثاتنا ومشروعيتها. ويشكل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على النحو الملائم أيضا استراتيجية أساسية لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها في سياق حفظ السلام. ويجب أيضا أن نشجع الدور الأساسي لحفظة السلام من النساء. ويمكن للأفراد النظاميين من النساء تقييم كيفية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة أفضل على أرض الواقع من خلال التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية.

ويجب أن يستمر أيضا إعطاء الأولوية لسلامة حفظة السلام وأمنهم. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول المضيفة بتنسيق وثيق لضمان سلامة الموظفين العسكريين والمدنيين وعملهم في ظروف مواتية لتنفيذ ولاياتهم. تلك مجرد أمثلة قليلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل مواصلة تحسين الاستجابة على أرض الواقع.

ولا تزال البرازيل ملتزمة بدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بتكييف نُهجنا وتعزيز التعاون وضمان أن تكون عملياتنا لحفظ السلام جاهزة لمواجهة التحديات المقبلة والنهوض بسعينا الجماعي نحو تحقيق السلام والأمن للجميع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد تشايوايويد** (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة جدا. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وجميع مقدمي الإحاطات على آرائهم المتبصرة واقتراحاتهم.

ترحب تايلند بالتقدم المحرز في تعزيز مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والمجالات الرئيسية ذات الأولوية في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي سُلط الضوء عليها في التقرير المرحلي الخامس الذي صدر الأسبوع الماضي عن تنفيذ المبادرة المعززة للعمل.

لا يزال حفظ السلام أداة مهمة لصون السلام والأمن. ونشكر حفظة السلام التابعين لنا على التزامهم وتضحيتهم ونود أن نشيد بمن فقدوا أرواحهم في السعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين.

وفي ضوء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل القادم، أود أن أعرض عدة نقاط.

أولا، يجب أن تظل دائما سلامة حفظة السلام وأمنهم أولويتنا. إن الولايات الواضحة والقابلة للتنفيذ والموارد الكافية والقدرات التي تتناسب مع الاحتياجات على أرض الواقع أمور في غاية الأهمية لبعثات حفظ السلام في بيئات تزداد صعوبة مثل البيئات التي تتعرض لهجمات إلكترونية وتعرف انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمضللة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي دعم حفظة السلام بالتدريب اللازم على الأولويات الشاملة ذات الأهمية مثل حماية المدنيين والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاتصالات الاستراتيجية وغيرها.

ثانياً، يتطلب حفظ السلام الفعال تعزيز الشراكات وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتؤيد تايلند تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وندعم أيضا إدماج المنظور الجنساني في جميع جوانب بعثات حفظ السلام وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا شك أن حفظة السلام من النساء قادرات على تقديم رؤى فريدة من نوعها وكسب ثقة السكان المحليين في معظم الحالات، وخاصة النساء والأطفال. وتفخر تايلند أيما فخر بإسهامات موظفاتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف الأماكن مثل تيمور – ليشتي وهايتي ودارفور.

ثالثاً، ينبغي أن يسهم حفظ السلام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتدرك تايلند، باعتبارها بلداً مساهماً بقوات عسكرية وأفراد شرطة منذ عام 1958، الروابط وأوجه التكامل بين السلام والتنمية المستدامة. ويشكل العمل على بناء السلام في وقت مبكر أحد المبادئ الأساسية في دليلنا لحفظ السلام، ولا سيما في الاستجابة لاحتياجات التنمية المحلية، من أجل إرساء أسس السلام والحوكمة الرشيدة في الأجل الطويل. ويلتزم أفراد حفظ السلام التايلنديون البالغ عددهم 300 فرد في ثلاث بعثات لحفظ السلام في مختلف المناطق التزاما كاملا بتعزيز التنمية المستدامة وتزويد السكان المحليين بالأدوات اللازمة لتحسين سبل عيشهم.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام تايلند بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع المجتمع الدولي في تعزيز قدرات أفراد حفظ السلام من خلال برنامج الشراكة الثلاثية ودوراته التدريبية الدولية في مجال حفظ السلام.

ونتطلع دون شك إلى مشاطرة إنجازاتنا الجماعية من أجل تعزيز جميع أبعاد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل القادم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد غورت** (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر سلوفينيا على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر أيضاً وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا وكومفورت إيرو وزيد رعد الحسين على إحاطاتهم.

تفخر كندا بمساهمتها الكبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على امتداد تاريخها الطويل. وقد تخلل هذا التاريخ أزمات سياسية ومالية وتشغيلية. والعديد من التحديات التي تواجهها عمليات

حفظ السلام اليوم، بما في ذلك الانقسام السياسي العميق داخل مجلس الأمن وسحب بعض الدول المضيفة لتلك العمليات موافقتها والهجمات الإعلامية المضللة، ليست بجديدة.

وقد أجبرت الأزمات السابقة عمليات حفظ السلام على التطور، لا سيما خلال ربع القرن الماضي. وسيصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء أول ولاية لحفظ السلام تتضمن أحكاماً محددة بشأن حماية المدنيين، من خلال اتخاذ القرار 1270 (1999). وقد أُنيطت بكل بعثة لاحقة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولاية لحماية المدنيين. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من صدور تسعة قرارات أخرى عن المجلس، لا يزال أمامنا المزيد من العمل من أجل ضمان أن تتمكن المرأة من القيام بدور مفيد في عمليات السلام على جميع المستويات.

وخلال نفس الفترة، استهدف تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) ومبادرة الآفاق الجديدة ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام زيادة أمان وتنوع وفعالية عمليات حفظ السلام وجعلها أكثر خضوعا للمساءلة. وتعتقد كندا أنه ينبغي أن تستمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في التطور، مسترشدة برؤية إيجابية وطموحة للمستقبل، مع الاستفادة من خبرتها الكبيرة ومجموعة أدواتها.

ولدينا أربع توصيات في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي لأعضاء المجلس أن يعيدوا تأكيد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عمليات السلام – ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان العالمية.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يعزز الجهود الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن إنشاء ولايات واقعية ومدعومة سياسياً لعمليات السلام من خلال المزيد من الزيارات الميدانية والتعاون مع الهيئات الإقليمية والعمل بانتظام مع الموظفين في عمليات السلام المنتشرة.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يستمع إلى الدول الأعضاء الأخرى ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لعمليات السلام وأن يعمل معها. وكندا ملتزمة باستخدام دورها، بصفتها نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، لدعم هذا الحوار البناء.

أخيرا، ينبغي للمجلس أن يواصل التعاون مع المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما لجنة بناء السلام، من أجل منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى المستوى التشغيلي، نود تسليط الضوء على ثلاث أولويات لتعزيز موافقة الدولة المضيفة.

أولاً، يتوقع الناس العاديون بشكل مشروع أن يهدف أي وجود للأمم المتحدة لا إلى التخفيف من الأضرار الناجمة عن عملياتها فحسب، ولكن أيضاً إلى اتخاذ خطوات للحد من العنف المرتبط بالنزاع. ويجب أن تأخذ الولايات ذلك في الاعتبار.

ثانيا، بالتوازي مع الاستماع إلى الانتقادات المشروعة والرد عليها، ينبغي لعمليات السلام أن تكون مجهزة لرصد ومكافحة المعلومات المضللة الخبيثة التي تستهدف حفظة السلام أو تقوض عمليات السلام.

ثالثاً، إن الدرس المستفاد من العمليات الانتقالية الأخيرة والجارية هو أن عمليات السلام يجب أن تخطط لوضع استراتيجيات للخروج للحفاظ على قدرات الحماية ونقلها إلى الدولة المضيفة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في نهاية البعثة.

ويتطلب تحقيق هذه الأولويات تعاوناً وثيقاً مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية وسلطات الدولة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات الإقليمية. ويجب أن يعزز هذا التعاون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات.

إن كندا إحدى الجهات المانحة الرئيسية المقدمة للموارد الخارجة عن الميزانية لدعم جهود إدارة عمليات السلام في جميع هذه المجالات، وكذلك في تقديم الدعم الطبي والنفسي لحفظة السلام أنفسهم.

ويتيح القرار 2719 (2023) إمكانية إنشاء عمليات سلام بقيادة إقليمية تستند إلى الإرادة السياسية للاتحاد الأفريقي وإلى شجاعة قوات حفظ السلام التابعة له. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة هذه العمليات في كل خطوة من خطواتها – ليس من الناحية المالية فحسب، ولكن أيضاً من خلال خبراتها العميقة والفريدة.

وينبغي أن تهدف أي عملية تُنفذ بالشراكة إلى تعزيز حماية المدنيين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن تتمسك بالتزامات المنظمة باحترام حقوق الإنسان.

سيحتاج العالم دوماً إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وستكون كندا موجودة لدعمها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة السلوفينية لمجلس الأمن على تسليطها الضوء على الأخطار المستقبلية الناشئة التي تهدد السلام والأمن في بيئات متزايدة التعقيد والتقلب.

ستواجه قوات حفظ السلام مخاطر أكثر من أي وقت مضى وستجابه البعثات عراقيل متزايدة بسبب الحروب غير المتماثلة غير المسبوقة والإرهاب وحروب المدن والهجمات على المدنيين وعلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والحرب السيبرانية والمعلوماتية وأوجه التقدم في التكنولوجيات الفتاكة، التي غالباً ما تستخدمها الجهات من غير الدول والميليشيات المسلحة. ولذلك، تشيد كازاخستان بجميع حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن المشهد السياسي المجزأ يعقّد المفاوضات وإنفاذ السلام. ونرى أنه سيتعين على قوات حفظ السلام أن تشارك بشكل متزايد في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة في العمليات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.

ولتحقيق فعالية أكبر، يجب تزويد البعثات بولايات واضحة وقابلة للتحقيق وبتمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به وأحدث المعدات وما يكفي من الأفراد المدربين تدريباً عالياً والذين يتمتعون بقدرة أكبر على التنقل. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ضروريتان لتحقيق النجاح. ومن شأن التعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام أن يمنع الانتكاسات وأن يدعم التعافي الطويل الأجل والتنمية المستدامة.

إن التزام كازاخستان راسخ بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تزيد مساهمتها باستمرار. وفي الآونة الأخيرة، وافق برلمان جمهورية كازاخستان على نشر 430 فرداً عسكرياً في لبنان وقبرص والصحراء الغربية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأبيي والشرق الأوسط.

وفي آذار/مارس، نشرت كازاخستان للمرة الأولى وحدة وطنية لحفظ السلام في إطار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أصبحت كازاخستان الآن بلداً مساهما بقوات على نحو كامل. ونعتقد صدقاً أنه ينبغي في المستقبل الحد من احتكار الانتشار وأنه ينبغي تناوب وحدات حفظ السلام على نحو أكثر إنصافاً وتواتراً.

وتؤيد كازاخستان أيضاً بالكامل مبادرة إدارة الدعم العملياتي لوضع برنامج جديد لتبادل الأسلحة والمعدات العسكرية، حيث يوفر أحد البلدان الأفراد، بينما يوفر بلد آخر المعدات اللازمة إلى جانب فريق دعم تقني. ونحن على استعداد للانضمام إلى الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، وكذلك لمناقشة إجراءات شراء المنتجات لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في الختام، ستنضم كازاخستان بقواتها الملتزمة وذات المهارات العالية إلى العمل المتعدد الأطراف لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل مواجهة تهديدات المستقبل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد هاشم** (لبنان): بدايةً، أتوجه لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة سبل تعزيز عمليات حفظ السلام التي هي من أهم الأدوات العملية لدى الأمم المتحدة التي تخدم هدف صون السلم والأمن الدوليين. وأشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيّمة.

يولي لبنان أهمية بالغة لموضوع عمليات حفظ السلام، وخاصة في ضوء استضافته منذ عام 1978 لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، ويثني على الدور المهم الذي تقوم به، خاصة في الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان والمنطقة ككل. وقد أتى تجديد ولاية القوة المؤقتة لمدة سنة إضافية هذا العام عبر القرار 2749 (2024)، الذي تم اعتماده بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن الشهر الفائت. كرسالة واضحة من المجلس ومن أصدقاء لبنان بأن المجتمع الدولي لم يفقد اهتمامه بلبنان، وهو متمسك بإرساء السلم والاستقرار على طول الحدود الدولية المعترف بها.

إن العلاقة التشاركية التي بناها لبنان مع الأمم المتحدة عبر قوات اليونيفيل ما هي إلا مثال ناجح يعكس أهمية هذه القوات وتأثير دورها الإيجابي على عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وننوه بالعلاقة التي تجمع أهلنا في جنوب لبنان والقرى الحدودية مع قوات اليونيفيل، حيث يؤمن الأهالي الحاضنة الشعبية لهذه القوات عبر توفير البيئة الآمنة لهم التي تمكنهم من أداء مهامهم. وما الأحداث التي تعرضت لها هذه القوات إلا حوادث معزولة في المكان والزمان وهي مستنكرة من الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني. لبنان تعهد بحماية هذه القوات وتسهيل مهامها ونجاح دورها.

كما نتوجه بالشكر لقيادة قوات اليونيفيل وعلى رأسها اللواء أرولدو اثارو ساينث ونشكر الدول الـ 49 المساهمة في هذه القوات وننحني إجلالاً أمام التضحيات التي بذلت من قبل عناصر اليونيفيل في سبيل الأمن والسلم الدوليين.

يؤكد لبنان التزامه بالقرار 1701 (2006) بكافة مندرجاته وندعو المجتمع الدولي ومجلسكم الكريم للضغط على إسرائيل للالتزام وتطبيق هذا القرار بكامله، ووقف اعتداءاتها على لبنان والانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف العدوان المستجد منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023. خريطة الطريق لتطبيق القرار 1701 (2006) التي قدمها لبنان لهذا المجلس واضحة وهي تستند إلى إنهاء الاحتلال ووقف الخروقات واحترام سيادة ووحدة أراضيه. فلبنان وشعب لبنان وحكومة لبنان ليسوا بهواة حرب.

وهذا العدوان المتكرر والمستمر وهذه التهديدات التي لم تتوقف منذ 11 شهرا تؤثر على منطقة عمليات اليونيفيل وتضع قوات ومراكز اليونيفيل في خطر شديد. كما أن التعرض المتكرر للمدنيين والأعيان المدنية من قبل إسرائيل والذي نتج عنه مؤخرا استشهاد ثلاثة عناصر من الدفاع المدني خلال قيامهم بمكافحة حريق ناتج عن استعمال إسرائيل لقذائف الفسفور الأبيض والقذائف الحارقة يوم أمس في بلدة فرون الجنوبية، لهو مرفوض ومدان من قبلنا ومن قبلكم طبعا.

فلا أحد لديه الحق في التعرض وقتل عمال الإغاثة والصحفيين والأطفال والنساء والمدنيين في انتهاك صارخ للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني وأبسط قواعد الإنسانية.

وعلى الرغم من كل المآسي والتهديدات والانتهاكات اليومية يبقى لبنان طالبا للحلول المستدامة المتكاملة والغير منقوصة التي توفر الاستقرار المستدام على طول الحدود الدولية وهو الطريق الوحيد لعودة المدنيين إلى قراهم وعودة الحياة إلى طبيعتها.

ومن هنا ترحيبنا بجميع المبادرات والوساطات الدبلوماسية والمساعي الحميدة التي تهدف إلى وقف إطلاق النار وإرساء الهدوء والاستقرار على طول الحدود الدولية المعترف بها.

السيد الرئيس، دوركم أساسي ومحوري فمن دونكم لا يمكننا تطبيق القرار 1701 (2006) وواجب عليكم استعمال كافة الوسائل لحث إسرائيل على الالتزام بموجبات قراراتكم. وإلا سوف تبقى منطقة الشرق الأوسط في صراع يخفت أحياناً ويتأجج أحياناً أخرى.

وحدها العدالة الدولية تحقق الاستقرار فلنعمل معاً للوصول إليها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة شابير بن نفتالي** (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة.

بالنيابة عن دولة إسرائيل، أود أولاً أن أعرب عن تقديري للنساء والرجال الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نشكرهم على تفانيهم والتزامهم، ونعرب عن احترامنا العميق لحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام والاستقرار عبر العالم.

لقد واجهت بعثات حفظ السلام في السنوات الأخيرة تحديا استثنائيا وعاجلا ومتغيرا، تحدياً يتطلب تكيفاً سريعاً مع واقع متغير تعمل فيه جهات غير حكومية وجماعات إرهابية بدهاء تحت ستار منظمات غير حكومية ومؤسسات غير ربحية لتضليل المجتمع الدولي مستغلة في الوقت ذاته البنية التحتية المدنية؛ وتحول فيه المدارس والمستشفيات ومنشآت الأمم المتحدة إلى مقرات للقيادة ومستودعات للأسلحة — في ظل واقع تبدي فيه الجماعات الإرهابية استهتاراً كاملاً بأمن ورفاه مدنييها وبحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على حد سواء، متعمدة انتهاك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بصورة فجة.

كان من المقرر أن تضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عند إنشائها بدور رئيسي في صون السلام والأمن. غير أن البعثة واجهت عقبات متزايدة أمام تنفيذ ولايتها، وعلى رأسها أعمال منظمة حزب الله المصنفة كمنظمة إرهابية على المستوى الدولي.

وتتمثل المهمة الأساسية لليونيفيل في رصد وقف الأعمال العدائية، على امتداد الخط الأزرق، والتحقق من عدم استخدام منطقة عملياتها لتنفيذ أي أنشطة عدوانية مهما كان نوعها. غير أن حزب الله دأب لسنوات على تعزيز قوته العسكرية داخل منطقة عمليات اليونيفيل، وكما رأينا خلال الأشهر الـ 11 الماضية، ويطلق صواريخ وقذائف من مواقع قريبة من مراكز القوة. ويتسبب منع حزب الله الوصول إلى العديد من المناطق موضع الاهتمام ورفضه السماح لقوات حفظ السلام بتسيير دوريات بحرية في المنطقة، بذريعة الملكية الخاصة، في وجود نقاط محجوبة بشدة حيث يستمر النشاط الإرهابي دون رصد. يبعث حزب الله من خلال عرقلة عمليات القوة رسالة تحدٍ واضحة، مما يقوض مصداقية القوة وكذلك مصداقية الأمم المتحدة ككل. وللتوضيح، فإن كل انتهاك يرتكب ضد القوة داخل الأراضي اللبنانية هو مسؤولية الحكومة اللبنانية. ويجب أن تخضع للمساءلة عنه.

ما نراه في جنوب لبنان هو تصميم حزب الله على تعزيز وجوده وأنشطته على طول الخط الأزرق لزعزعة استقرار المنطقة. ويتولى النظام الإيراني توجيه تلك الجهود وتمويلها. بدأ حزب الله في اليوم التالي للهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق الصواريخ والقذائف والمسيرات باتجاه المدن والقرى في إسرائيل بشكل يومي، في انتهاك صارخ للقرار 1701 (2006). ويجب على مجلس الأمن إدانة هجمات حزب الله التصعيدية وتصنيفه كمنظمة إرهابية.

ومن المهم بنفس القدر تقديم تقارير كاملة ودقيقة ومحايدة عن عمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن. ويجب أن تعكس تقارير عمليات حفظ السلام الحقائق في الميدان بدلاً من حجبها. يتجلى أحدث مثال في عدم وجود تقارير وافية عن الهجوم المأساوي الذي وقع في مجدل شمس في 27 تموز/يوليه والذي قُتل فيه 12 طفلاً ومراهقاً. ومن المثير للقلق أنه على الرغم من توفر الإمكانيات لتحديد مصادر صاروخ فلق–1 الإيراني المستخدم في الهجوم، لم يقدم أي كيان أممي بعد تقريراً يفيد بأن الهجوم انطلق من جنوب لبنان.

وختاماً، نرى في جميع أنحاء العالم تكرار نموذج المنظمة الإرهابية غير الحكومية. إننا نحث مجلس الأمن على المطالبة بتقديم تقارير دقيقة من الميدان عن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ومساءلة الذين يعرقلون مهام عمليات حفظ السلام، ولا سيما المنظمات الإرهابية، وضمان أن تتمكن قوات حفظ السلام من العمل دون عائق في تنفيذ ولايتها بالكامل.

**السيد الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد محمد** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو أن تتقبلوا، السيد الرئيس، تهانينا على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى مواصلة تسليط الضوء على أهمية خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام وغيره من مقدمي الإحاطات الموقرين على ما قدموه من رؤى.

وتشيد ماليزيا بالدور الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين. وتأكيداً لالتزامها، دأبت ماليزيا

على المساهمة الفعالة والمستمرة بقوات وأفراد معنيين بإنفاذ القانون في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. لقد قدمنا أول مساهمتنا بقوات في عام 1960 كجزء من عملية الأمم المتحدة في الكونغو، بعد سنوات قليلة فقط من حصول ماليزيا على استقلالها في عام 1957. ومنذ ذلك الحين، شاركت ماليزيا في أكثر من 38 عملية لحفظ سلام، شارك فيها ما يقرب من 000 40 فرد من القوات المسلحة الماليزية والشرطة الملكية الماليزية. تفخر ماليزيا اليوم بأن لها 878 من حفظة السلام، 11 في المائة منهم من النساء، منتشرين في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لطالما كانت ماليزيا داعية قوية للتحسين المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل ضمان ملاءمتها للغرض منها واستمرار أهميتها. إن المشهد الجيوسياسي المتغير يستلزم التطوير المستمر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى جعل عمليات حفظ السلام قابلة للتكيف مع الظروف الراهنة، يجب أن نضع في اعتبارنا دائماً الهدف الأساسي – وهو استعادة السلام المستدام من خلال الحلول السياسية. واستشرافاً للمستقبل، يجب أن نضمن أن تتمكن بعثات حفظ السلام من تنفيذ المهام الموكلة إليها بفعالية وتعزيز الظروف المواتية للحلول السياسية السلمية.

وفي هذا السياق، تود ماليزيا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن نولي التركيز الواجب على التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى جاهداً لصوغ ولايات واضحة ومركزة وقابلة للتحقيق، بالتشاور مع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. سيضمن هذا النهج تلبية التوقعات بشكل كافٍ وتأمين الدعم السياسي المناسب.

ثانياً، يتطلب المشهد الجيوسياسي المتغير تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر ضروري.

ثالثاً، تدعم ماليزيا بقوة المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في حفظ السلام، كما أكد على ذلك القرار 2538 (2020). يمكن أن تُسهّل مشاركة النساء العاملات في حفظ السلام التفاعل وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية والسكان المتضررين، لا سيما مع النساء والأطفال. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات والجهود لتوسيع دور المرأة في حفظ السلام، بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، لا تزال ماليزيا ملتزمة بتوفير التدريب على دور المرأة في بعثات حفظ السلام في المركز الماليزي لحفظ السلام.

ختاماً، تعتقد ماليزيا أن التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ينبغي أن يتم بروح الشراكة. وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ملتزمون بالعمل مع جميع شركائنا لضمان أن تظل عمليات حفظ السلام فعالة وقادرة على الاستجابة بصورة مناسبة للتحديات المتطورة والجديدة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

**السيد نيامدورج** (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب منغوليا عن تقديرها لمبادرة سلوفينيا بعقد هذه المناقشة التي جاءت في أوانها بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نشكر السيد جان بيير لاكروا والسيدة كومفورت إيرو والسيد زيد رعد زيد الحسين على إحاطاتهم الثاقبة.

لا يزال حفظ السلام محورياً في جهود المنظمة في مناطق النزاع. وبينما نتطلع إلى المستقبل، فمن الأهمية بمكان أن تكون عمليات السلام موحدة سياسياً وقادرة على مواجهة التحديات المتطورة. تتطلب نزاعات اليوم أن يوفّر مجلس الأمن دعماً سياسياً قوياً ومتماسكاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما يضمن ولايات واضحة وسلامة قوات حفظ السلام.

وعلى مدار الأعوام العشرين الماضية، ساهمت منغوليا بأكثر من 000 20 جندي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على

مستوى العالم، لتحتل بذلك مرتبة بين البلدان الثمانية عشر الأولى المساهمة بحفظة سلام إناث. وفي عام 2022، استضافت منغوليا أول مؤتمر دولي حول حفظة السلام الإناث، مع التأكيد على الدور الحاسم للمرأة في بناء الثقة وتعزيز عمليات السلام. وتؤيد منغوليا تأييداً تاماً القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، ومبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. إننا ملتزمون بزيادة مشاركة النساء والشباب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تعزيز شرعية عمليات السلام وشموليتها. علاوة على ذلك، نحن بصدد إطلاق مشروع تجريبي للدعم الاجتماعي لحفظة السلام وعائلاتهم من أجل تلبية احتياجاتهم في الضمان الاجتماعي. وقد خدمت أكثر من 500 1 امرأة منغولية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتُبذل الجهود حالياً لتعزيز مهاراتهن وزيادة مشاركتهن.

ولكي تنجح عمليات السلام، يجب أن يوفر مجلس الأمن ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتكيف يتم مراجعتها بانتظام لتلبية ظروف النزاع المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن سلامة قوات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية، ويجب على المجلس أن يضمن تزويدهم بالموارد والتدريب والتكنولوجيا اللازمة. يشمل ذلك أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين الدعم اللوجستي، وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية.

أخيراً، تعتقد منغوليا أن عمليات السلام يجب أن تحترم السياق الفريد لكل دولة. ونحن نشجّع على المشاركة الأوثق مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية من أجل ضمان حصول البعثات على الدعم السياسي والمحلي اللازم لنجاحها.

في الختام، لا تزال منغوليا ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم جهود مجلس الأمن الرامية إلى تعزيز عمليات السلام وتعزيز السلام والأمن العالميين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد مانيراتانغا** (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة، بشأن تعزيز بعثات حفظ السلام، التي حفزت على التفكير في كيفية جعل بعثاتنا أكثر قدرة على الاستجابة للأزمات الحالية.

وتعتقد بوروندي أن عمليات حفظ السلام أدّت دوراً أساسياً في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن النزاعات الحديثة متعددة الأوجه على نحو متزايد وتشمل جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء، مع ديناميكيات محلية وإقليمية معقدة. وفي عالم دائم التغير، وبينما نواجه نزاعات جديدة وواقعاً جيوسياسياً جديداً، بات من الضروري أن نعيد التفكير في تلك العمليات ونكيفها بحيث تظل ملائمة وفعالة في مواجهة تحديات الوقت الحاضر. ويجب أن تكون ولايات البعثات واضحة ومركزة ومرنة إذا ما أريد لها أن تتكيف مع الحقائق المتغيرة.

ولتحقيق هذه الغاية، يمثل القرار 2719 (2023) خطوة مهمة إلى الأمام في هذا المجال. ويشدد التقرير على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ويدعم الحاجة الماسة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لمثل هذه العمليات، مما يسمح بمزيد من التخطيط الاستراتيجي وباستجابة أسرع للأزمات. وهو يبني القدرات الإقليمية مع الاستفادة من موارد وخبرات الأمم المتحدة.

كما أن هذا البعد للشراكة المعززة له أهمية خاصة في سياق العمليات في هايتي. وتشكل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، التي فوضها مجلس الأمن مؤخراً، مثالاً ملموساً على هذا التعاون. وبدعم من المجتمع الدولي، يهدف التدخل في هايتي إلى تحقيق الاستقرار في البلد في سياق أزمة سياسية وأمنية عميقة. وهو يوضح كيف يمكن لبعثة حفظ السلام، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أن تلعب دوراً حاسماً في استعادة النظام وتعزيز الحل السياسي الدائم.

وفيما يتعلق بموضوع بعثات السلام، فإن دور بوروندي يستحق الذكر بشكل خاص. ساهمت بلدي بنشاط في بعثات حفظ السلام، لا سيما في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي من عام

2010 إلى عام 2016، حيث قدمت الدعم والاستقرار في سياقات صعبة ومعقدة. ونحن فخورون بهذه المساهمة، لكننا لن نتوقف عند هذا الحد. وبفضل ثراء خبرتنا في هذا المجال، نبقى منفتحين على المشاركة في جميع بعثات الأمم المتحدة مهما كانت معقدة.

وأود أن أسلّط الضوء على أن بوروندي قد أعدّت وحدة شرطة مشكّلة مؤلفة بالكامل تقريباً من النساء. وعلى الرغم من عدم نشرها بعد، إلا أن هذه الوحدة جاهزة للتدخل إذا لزم الأمر. هؤلاء النساء المدربات وذوات الخبرة يجسدن التزامنا بنهج شامل ومتنوع في حفظ السلام. إن خبرتهن وجاهزيتهن هي أصول لا تقدر بثمن لحماية السكان المعرضين للخطر وتحسين عملياتنا للسلام.

ولتعزيز عملياتنا للسلام، ينبغي أن نركز على عدة مجالات رئيسية.

أولاً، وكما ذُكر سابقاً في سياق القرار 2719 (2023)، فإن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ضرورية للاستجابة للأزمات على نحو سريع ومنسق.

ثانياً، يجب تعزيز التماسك السياسي داخل مجلس الأمن. فالدعم السياسي الموحد ضروري لنجاح عمليات حفظ السلام. غير أننا شهدنا انقسامًا متزايدًا فيما يتعلق بالموافقة على التفويضات وتمديدها، الأمر الذي يضعف قدرتنا على العمل بنفوذ ومصداقية على الأرض.

ثالثًا، يجب تصميم ولايات البعثات بحيث تستجيب للواقع المحلي، مع تحديد أهداف واضحة المعالم من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين.

رابعاً، إن مشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة أمر حيوي. فلا بد من الانخراط بشكل أكثر انتظاما مع البلدان المضيفة والبلدان المجاورة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة. إن التعاون الوثيق مع تلك الجهات الفاعلة لا يعزز شرعية البعثات فحسب، بل يعزز كذلك بيئة سياسية مواتية للسلام. كما إن للمنظمات الإقليمية دور حاسم في دعم وتيسير تلك الجهود.

خامساً، إن المشاركة الفعالة للنساء والشباب في بعثات السلام ليست أولوية استراتيجية فحسب، بل كذلك عامل رئيسي في تحديد نجاحها. فمن الضروري اتباع نهج يركز على الناس ويتضمن منظوراً جنسانياً من أجل تحقيق السلام المستدام. وتضطلع المرأة بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ومشاركتها الفعالة في جميع مراحل عمليات السلام ليست مسألة عدالة فحسب، بل كذلك مسألة حس استراتيجي جيد.

سادسًا وأخيراً، لا بد من وضع استراتيجيات انتقالية مناسبة لعمليات السلام التي يجب أن تتطور مع مرور الوقت. ويجب علينا أن نضمن تضمين استراتيجيات وأحكام لإنهاء الولايات بطريقة هادئة وحكيمة في الولايات من أجل تجنب أي تسرع قد يضر بفعالية الانتقال. ويجب علينا أن نتعلم من بعض التجارب السابقة.

وإذ نقترب من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يمكننا القول، على سبيل الاستنتاج، أن لدينا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف والتعاون الدولي. وإذا أردنا أن تظل بعثاتنا لحفظ السلام فعالة، فيجب علينا أن نلتزم التزاماً كاملاً بتكييفها مع الحقائق المعاصرة وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز نهج شامل واستراتيجي. فمن خلال الجهد المشترك والتعاون الثابت يمكننا النهوض بالسلام العالمي وتأمين مستقبل أفضل للجميع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

**السيدة تهذيب – لي** (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مملكة هولندا، أشكر سلوفينيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أعرب عن تقديرنا العميق لمقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

يظل حفظ السلام أداة لا غنى عنها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للحفاظ على السلام والأمن. إننا ممتنون لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. فأفراد وحداتهم يضعون أرواحهم على المحك كل يوم، وأحياناً يدفعون أرواحهم ثمنا بشكل مأساوي.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات بصفتي الوطنية.

تتعلق الملاحظة الأولى لبلدي بشروط نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فكما ذُكر سابقاً، تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام العديد من التحديات، مثل الطبيعة المتغيرة للنزاعات ومحدودية قدرة البعثات على التكيف مع تقاطعات النزاع ومحدودية الموارد والفعالية. وفي بعض الأحيان تتفاقم التحديات التي تواجهها البعثات بسبب التوقعات غير الواقعية وتناقص قبول الدول المضيفة والسكان المحليين لها، وغالباً ما تغذيها المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. ولا تنجح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا عندما تتمكن من الاعتماد على دعم سياسي قوي وحقيقي وموحد من مجلس الأمن والدول المضيفة وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يجب أن تتلقى البعثات وأفرادها، الذين يعملون غالباً في ظل ظروف صعبة، دعمنا الكامل.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بإصلاح وتكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتسهم مملكة هولندا بنشاط في المناقشات المتعلقة بعمليات تحديث وإصلاح بعثات الأمم المتحدة للسلام، مثل إطلاق وتنفيذ مبادرتي الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام والمعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وتؤيد مملكة هولندا أيضاً موضوع الحماية والأداء. بالإضافة إلى ذلك، ندعم مؤتمرات الأمم المتحدة الوزارية لحفظ السلام ونشارك في استضافة العديد من المؤتمرات التحضيرية. ونرحب بكون أن تركيز الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في العام المقبل في برلين ومؤتمراته التحضيرية ينصب على مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث أن ذلك التركيز يستند كذلك إلى الخطة الجديدة للسلام ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل. فيجب علينا جميعاً أن نضمن أن تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام ملائمة للغرض والمستقبل.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة والأخيرة بالأعمال الأساسية لعمليات السلام الحالية والمستقبلية. وعمليات السلام، بالطبع، ليست أبداً الحل أو الهدف. بل يجب أن تخدم وتدعم عمليات سياسية أكبر تهدف إلى حل النزاعات. والأهم من ذلك، يجب أن تنجز مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين، حيث أن هذا هو الهدف الاستراتيجي الدائم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – سواء اليوم أو في المستقبل.

ولذلك السبب أيضاً يضع بلدي الناس والمجتمعات في لب برامجنا التي تركز على الحماية. كما إن عمليات الأمم المتحدة للسلام تكون أكثر فعالية عندما تكون متمحورة حول الناس وتدعم السلام الشامل والمستدام، لا سيما من خلال إشراك المجتمعات المتضررة بشكل أكبر في وضع وتنفيذ استراتيجيات الحماية الخاصة بالبعثات وإدماج وجهات نظر مختلف الفئات، بما في ذلك النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية المحلية. ويجب أن تحافظ النماذج المستقبلية لعمليات السلام على التركيز على حماية المدنيين والامتثال لحقوق الإنسان ومنع إلحاق الضرر بالمدنيين. لذلك، فإن جعل الناس المحور أمر مفصلي حقيقة.

وختاماً، يمكن للمجلس أن يواصل الاعتماد على مملكة هولندا بوصفها داعمة قوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعددية الأطراف والسلام المستدام وبوصفها عضوا قادما في لجنة بناء السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد ثابا** (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيّمة والثاقبة.

ظلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ إنشائها واحدة من أكثر الأدوات المتعددة الأطراف فعالية في تعزيز السلام وحماية الأرواح، وغالباً ما يكون ذلك بموارد محدودة. وما فتئت قوات حفظ السلام تتكيف باستمرار من خلال مبادرات الإصلاح، مثل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. غير أن البيئة الجيوسياسية الحالية وتغير الحروب وصعود الجهات الفاعلة من غير الدول والمعلومات المغلوطة والعوامل المحلية والعابرة للحدود الوطنية المعقدة أفرزت تحديات جديدة. وقد أصبحت المبادئ الأساسية

مثل الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة موضع اعتراض متزايد من قبل الدول الأعضاء، بما في ذلك الحكومات المضيفة.

وأصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن مثقلة بأعباء تفوق طاقتها، فهي محاصرة بين توقعات خارجية كبيرة وقيود داخلية. وتذكرنا خطة الأمين العام الجديدة للسلام بضرورة التفكير في القيود وتبني نهج شامل يحافظ على ملاءمة حفظ السلام للغرض المنشود. وذلك يتطلب استراتيجيات سياسية مستدامة ونُهج شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط.

أولاً، يتطلب حفظ السلام الفعال أكثر من مجرد قوات على الأرض. فهو يتطلب التزامًا سياسيًا موحدًا من جميع الأطراف المعنية، وخاصة مجلس الأمن. فالتشرذم السياسي يؤدي إلى تآكل تأثير المجلس على الدول المضيفة والسكان المدنيين. فيجب علينا جميعاً أن ندعم بصوت موحد الحلول السياسية إلى جانب حفظ السلام وأن نواصل الضغط الدبلوماسي على الأطراف المتنازعة لتنفيذ اتفاقات السلام.

ثانياً، يجب أن تكون ولايات بعثات السلام محددة السياق ومتسلسلة وواقعية ومرنة من أجل التكيف مع بيئات النزاع المتطورة. ويجب أن تكون الولايات مدعومة بموارد كافية، بما في ذلك التقنيات الحديثة، من أجل تحسين التواصل وتحليلات البيانات والقدرات الاستخباراتية.

ثالثا، يجب التخطيط لاستراتيجيات الخروج مبكراً. ويتعين علينا إدماج عمليات السلام في الجهود السياسية والإنمائية والإنسانية الأوسع نطاقاً لمنع حدوث فراغ أمني بعد الانسحاب.

رابعاً، إن إقامة شراكات أقوى ومستدامة مع البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية أمر ذو أهمية حيوية للتعامل مع الديناميات المحلية. ونعتقد أن التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة يعزز امتلاك زمام الأمور والثقة على الصعيد المحلي.

خامساً، إن التواصل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب، أمر ضروري لتعزيز عمليات السلام الشاملة للجميع والتي تتمحور حول الناس.

أخيراً، إن تنفيذ مبادرات دولية وإقليمية لمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحويل غير المشروع لوجهة الأسلحة أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة مواتية للحفاظ على السلام.

وبينما نقف على أعتاب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يجب أن نضمن أن يكون حفظ السلام جزءا من استراتيجية أوسع نطاقًا. فلنكفل أن تكون بعثاتنا لحفظ السلام مجهزة جيداً وأن تتوفر لها الولايات المناسبة والدعم السياسي لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

وباعتبار نيبال أكبر بلد مساهم بقوات وأفراد شرطة، فإنها على استعداد لتبادل خبرتها وتجربتها اللتين لا تقدران بثمن.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد راموسيو** (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولسلوفينيا على عقد هذه المناقشة وأؤكد مجددا دعم رواندا الثابت لرئاسة سلوفينيا خلال هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على البيانات الثاقبة التي أدلوا بها هذا الصباح. بينما نقترب من المناقشات الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تقدر رواندا فرصة المشاركة وتؤكد مجددا أهمية إعادة النظر في عمليات الأمم المتحدة للسلام لمواجهة تحديات عصرنا.

لقد شكّل القرار 2378 (2017)، المتخذ في 20 أيلول/سبتمبر 2017، نقطة تحول بنصه على إصلاحات تهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة بعثات حفظ السلام. غير أنه وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال عمليات حفظ السلام تواجه تحديات كبيرة.

وتدرك رواندا، بوصفها أحد أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الدور الحاسم الذي تؤديه هذه البعثات في الحفاظ على السلام والأمن العالميين. غير أن التعقيد المتزايد للنزاعات يتطلب إعادة معايرة نهجنا. وكثيراً ما أدى عجز مجلس الأمن عن توحيد صفوفه بسبب التوترات الجيوسياسية إلى تقويض جهود حفظ السلام، مما حال دون تنفيذ ولاياتها بالكامل. ويتطلب ذلك منظوراً جديدًا بشأن كيفية تخصيص الموارد وتصميم الاستراتيجيات.

وفي هذا الصدد، تعرض رواندا الرؤى التالية.

أولا، نعتقد أن إعادة تخصيص الموارد من أجل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أمر ضروري. وستدعم ميزانية الأمم المتحدة المعتمدة لحفظ السلام لعام 2024 والبالغة حوالي 5,6 بليون دولار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري أن نعيد التفكير في نهجنا لترجيح كفة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات أيضاً في أولوياتنا التمويلية. وتؤيد رواندا بقوة هذا الاتجاه لأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع لن تعزز السلام المستدام فحسب، ولكن ستقلل أيضا من الحاجة إلى عمليات حفظ سلام مطولة ومكلفة.

ثانياً، يجب تصميم ولايات حفظ السلام والموافقة عليها على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويمكن أن يتسبب ضعف الولايات في تصعيد الأزمات، مما يؤدي إلى بعثات غير محددة المدة وفقدان الثقة في أوساط السكان المضيفين. وينبغي أن تعطي البعثات الميدانية الأولوية لدعم عملية السلام لمنع تصعيد النزاع. وتتطلب حماية المدنيين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الحلول السلمية والسياسية.

ثالثاً، يجب أن تتكامل جهود حفظ السلام بشكل متزايد مع الاستراتيجيات الدبلوماسية والسياسية. ويعني ذلك التركيز على الحوار السياسي وإصلاحات الحوكمة وإشراك أصحاب المصلحة لمعالجة التوترات الكامنة وضمان السلام على المدى الطويل.

تطرح مكافحة الإرهاب تحديات فريدة من نوعها. وباعتباره تهديداً عالمياً، فإن الأطر التقليدية لحفظ السلام لا تتناسب مع هذه المهمة. بل يقتضي الأمر تعاونا متعدد الأطراف وموارد تتجاوز النطاق الحالي لمعالجة هذا الشاغل المتزايد، لا سيما بالنظر إلى القرار 2719 (2023) الذي نعتبره قراراً أساسيًا.

في الختام، سيتطلب مستقبل حفظ السلام استراتيجيات مبتكرة وتعاوناً أكبر. ومن شأن إعادة توجيه الموارد إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام أن يعزز قدرتنا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يجعل حفظ السلام في نهاية المطاف أكثر فعالية واستدامة. ولا تزال رواندا ملتزمة بإيجاد حلول عملية للتحديات المعقدة التي تعيق التنفيذ الكامل لولايات حفظ السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

**السيد دا كروز** (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي جاءت في الوقت المناسب.

يواجه هيكل السلام والأمن الدوليين أكثر فأكثر تحديات جديدة ومعقدة عابرة للحدود الوطنية حيث نشهد زيادة في التوترات العالمية وأكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية.

وعمليات الأمم المتحدة للسلام أداة أساسية لحماية المدنيين في حالات النزاع وتعزيز استراتيجيات السلام والأمن على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الدعم الدولي لها آخذ في الانخفاض، مما يتطلب منها التكيف بشكل عاجل مع الديناميات الأمنية والدبلوماسية المتغيرة حتى تتمكن من الوفاء بفعالية بولاياتها.

لا تزال أفريقيا، وهي القارة التي تستضيف معظم عمليات السلام في العالم، تعاني من محدودية الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها الأمنية. وكان اتخاذ القرار 2719 (2023) في كانون الأول/ديسمبر الماضي معلما مهما في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن حيث أنه يوفر إطاراً للتمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به والمستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

وقد أظهر الاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية امتلاك ميزة نسبية واضحة بوصفهم مستجيبين أوائل لديهم الإرادة السياسية للاضطلاع بعمليات هجومية في بيئات شديدة الخطورة. وفضلا عن كونه أولوية استراتيجية لأفريقيا لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، فإن تمويل منظومة السلم والأمن الأفريقية تمويلاً جيداً يصب في مصلحة المجتمع الدولي.

على غرار بعض البلدان الأفريقية الأخرى في حالات النزاع، استفادت أنغولا من أربع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أذن بها مجلس الأمن بين عامي 1989 و 2007 لمساعدة البلد

في استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. ومع التسليم بالدور الحاسم الذي أدته الأمم المتحدة في نجاح تلك العملية، فإن التزام القادة الأنغوليين القوي بالحل السياسي ونهج الحكومة الراقي في تحقيق السلام والوحدة الوطنية كانا في نهاية المطاف العاملين الحاسمين في إنهاء عقود من النزاع الداخلي في 4 نيسان/أبريل 2002.

في الختام، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، لقد تأثر حفظ السلام بغياب توافق الآراء في مجلس الأمن نتيجة لنشوء التوترات الجيوسياسية والتنافس المعاصر بين القوى العظمى. ويتعين على المجلس ضمان تقديم الدعم السياسي الكامل والمتسق لعمليات السلام لتمكينها من تنفيذ ولاياتها بفعالية أكبر وتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول دائمة للنزاعات.

ثانياً، نحن بحاجة إلى معالجة الفجوة الآخذة في الاتساع بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن للبعثات أن تنجزه واقعياً على أرض الواقع، وذلك من أجل إدارة توقعات سلطات البلد المضيف والمواطنين وتجنب أزمات الشرعية والخروج المبكر القسري، كما رأينا في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثالثا، في سياق مشروع "الميثاق من أجل المستقبل" قيد المناقشة، من الضروري مراعاة دور الشركاء الإقليميين في عمليات السلام والمزايا النسبية لكل منهم للتمكن من إعداد استجابة شاملة وفعالة للتهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن في العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

**السيد ماو** (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن موضوع "تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار بشأن المستقبل". كما أشكر مقدمي الإحاطات والمتكلمين على أفكارهم القيمة.

يؤكد النقاش الدائر اليوم على الحاجة الملحة إلى عمليات حفظ سلام أكثر فعالية تابعة للأمم المتحدة قادرة على توفير حماية أفضل لأفراد حفظ السلام والمدنيين في مواجهة التحديات الحالية والناشئة.

إن التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم غير مسبوقة. نحن بحاجة إلى نموذج جديد ومرن لحفظ السلام يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وفي ذلك الصدد، تؤيد كمبوديا خطة الأمين العام الجديدة للسلام والميثاق من أجل المستقبل، اللذين يهدفان إلى تنشيط تعددية الأطراف وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات السلام والأمن على الصعيد العالمي.

واستناداً إلى تجربة كمبوديا، هناك العديد من الأفكار المهمة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولاً، يجب أن نعطي الأولوية للسياق المحلي. يجب أن تتفهم جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام السياق والثقافات المحلية وتتكيف معها. تساعد هذه المراعاة للاعتبارات الثقافية على بناء الثقة وتشجع على التعاون وتهيئة الظروف الملائمة لتنامي السلام. لقد أثبتت قوات حفظ السلام الكمبودية أن احترام العادات والتقاليد والهياكل المجتمعية المحلية ليس مسألة مجاملة، بل استراتيجية أساسية لنجاح بعثة ما.

ثانياً، علينا تعزيز بناء القدرات والتدريب. يعتمد تعزيز فعالية بعثات حفظ السلام بشكل أساسي على مهارات الأفراد وتأهبهم للعمل. وفي هذا الصدد، سيستضيف بلدي برنامج الشراكة الثلاثية بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا وكمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبرنامج الشراكة الثلاثية بين الأمم المتحدة واليابان وكمبوديا في عام 2025، مما يؤكد من جديد التزام كمبوديا بتعزيز قدرات حفظ السلام.

ثالثًا، يجب أن ندعم عمليات السلام الشاملة للجميع. الشمولية ضرورية لتحقيق السلام المستدام. تُظهر تجربة كمبوديا أن إشراك جميع أصحاب المصلحة – لا سيما النساء والمجتمعات المهمشة – يؤدي إلى حل النزاعات وبناء السلام بشكل أكثر فعالية. ومن خلال تعزيز التنوع الجنساني، أظهرت كمبوديا أن مشاركة المرأة لا تحسن الفعالية التشغيلية فحسب، بل وتقدم أيضًا منظورات جديدة للتحديات المعقدة.

رابعاً، يجب أن نتكيف مع التهديدات الجديدة. يجب أن تكون عمليات حفظ السلام قابلة للتكيف من أجل الاستجابة بفعالية للمشهد الأمني المعقد الذي نعيشه اليوم. لذلك، ولمواجهة التحديات المتغيرة

بفعالية، يجب على الأمم المتحدة والدول المضيفة أن تضمن تزويد قوات حفظ السلام بالأدوات والتقنيات المتقدمة والاستراتيجيات المبتكرة. وتبرز التدابير الاستباقية التي اتخذتها كمبوديا، مثل إزالة الألغام في مالي ومعالجة الأزمات الصحية في جنوب السودان، الحاجة إلى المرونة والابتكار في جهود حفظ السلام.

خامساً، يجب علينا بناء شراكات مستدامة وتعددية الأطراف. إن تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء أمر بالغ الأهمية لبعثات حفظ السلام الفعالة والمستدامة. يجب أن نتحد لتعزيز جهود حفظ السلام وبناء الثقة فيما بين عمليات حفظ السلام. ولذلك تعتقد كمبوديا أن الشراكات والتعاون المتعدد الأطراف ضروريان لعمليات حفظ السلام.

إن كمبوديا مستفيدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومساهمة فخورة فيها. لقد بدأت رحلتنا مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في أوائل التسعينيات – وهي خطوة حاسمة في عملية السلام. واستناداً إلى تلك التجربة، قمنا منذ عام 2006 بنشر أكثر من 000 9 جندي، بما في ذلك 20 في المائة من النساء، لدعم السلام في مناطق النزاع. ويوجد اليوم أكثر من 600 جندي حفظ سلام كمبودي يخدمون في جنوب السودان ولبنان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاماً، تؤكد كمبوديا مجدداً التزامها الثابت بدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها عنصراً محورياً في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على دعم ترشيح كمبوديا لعضوية لجنة بناء السلام للفترة 2025–2026.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

**السيد مارت** (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة.

إن صربيا مؤيد قوي لتعددية الأطراف وترى أن تعزيز الكفاءة المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية. ويؤمن بلدي بأنه لا يمكن إيجاد حلول للتحديات العالمية المتزايدة التي غالباً ما تكون عابرة للحدود الوطنية بطبيعتها إلا من خلال العمل معاً وتنسيق جهودنا وإظهار الاحترام المتبادل. إن الوضع يستدعي التزامنا الجماعي، حيث تعهدنا جميعًا بحماية السلام وتقديم المساهمات.

وترى صربيا أن عمليات حفظ السلام تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الدور الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وهي مقتنعة بأن الدور المتعدد المستويات لعمليات حفظ السلام التي تسهم، بالإضافة إلى حفظ السلام وحماية المدنيين، في العمليات السياسية والأمن وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، ذو أهمية قصوى لبناء استقرار دائم. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك جيداً الحاجة إلى إجراء إصلاحات في البعثات الميدانية، نظراً لأن ولاياتها أصبحت الآن أكثر تعقيداً بكثير، حيث أنها تشمل منع نشوب النزاعات والسلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والتنمية طويلة الأجل. وتدعو صربيا إلى تعزيز دور وإمكانات الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام وتحقيق التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب النزاعات، خاصة فيما يتعلق بالإنذار المبكر بشأن الأزمات والنزاعات المحتملة.

ونرحب بجهود الأمين العام غوتيريش لإصلاح هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث نعتقد أن اتباع نهج أكثر اتساقاً وتعزيز الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة سيساعد على تحقيق كفاءة أكبر في الاستجابة لحالات الأزمات. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي تزويد البعثات في الميدان بالموارد المالية والبشرية المناسبة لكي تكون جاهزة للاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة للظروف السياسية والأمنية المتقلبة التي قد تواجهها.

تلتزم صربيا بالمشاركة الفعالة في نظام الأمن الجماعي. إن مشاركة أفراد القوات المسلحة الصربية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لبنة مهمة في السياسة الخارجية لبلدي، الذي يلتزم التزاماً راسخاً بحفظ السلام في المنطقة والعالم. ولهذا الغرض، نعمل مع شركائنا على بناء قدرات قواتنا العسكرية وقوات الدفاع الأخرى للمشاركة في العمليات متعددة الجنسيات.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن صربيا قدمت مساهمة ملموسة في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي كجزء من تقليد يوغوسلافيا العريق في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ أول مشاركة لها في قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في شبه جزيرة سيناء في عام 1956، تم تجنيد أكثر من 000 18 من أفراد الجيش الشعبي اليوغوسلافي للخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في عام 2002، وبعد غياب دام أكثر من عقد، عادت صربيا إلى صفوف المشاركين النشطين في هذا الجزء من أنشطة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تم نشر أكثر من 500 6 من أفراد القوات المسلحة الصربية وموظفي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في صربيا في عمليات حفظ السلام.

ويشارك حالياً أفراد من القوات المسلحة الصربية في أربع بعثات للأمم المتحدة، حيث تم نشر 269 فرداً في بعثات في قبرص والشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تشارك القوات المسلحة الصربية في أربع بعثات وعمليات تابعة للاتحاد الأوروبي، حيث تم نشر 17 من أفرادها في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وموزامبيق. ويعمل موظفون من وزارة الداخلية الصربية في بعثة الأمم المتحدة في قبرص. ومن بين 286 من أفراد القوات المسلحة الصربية المنتشرين حالياً في بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، هناك 52 امرأة. ووفقًا لبيانات الأمانة العامة، تحتل صربيا المرتبة السادسة بين المساهمين على مستوى أوروبا في حفظ السلام، والمرتبة الثامنة والثلاثين بين المساهمين على المستوى الدولي، والمرتبة الأولى بين المساهمين على المستوى الإقليمي. ومن المتوخى أن تستمر المشاركة في الفترة القادمة بالمستوى الذي تحقق بالفعل. ومن غير المتوقع أن يزداد عدد القوات المنتشرة بشكل كبير. ومع ذلك، فمن المتوقع نشر ما يصل إلى 800 فرد من القوات المسلحة الصربية ووزارة الدفاع الصربية كل عام وسيتم تناوب الأفراد والوحدات خلال العام.

وقد اعتمدت الجمعية الوطنية لصربيا في العام الماضي قانوناً بشأن مشاركة المدنيين في البعثات والعمليات الدولية خارج حدود جمهورية صربيا، الأمر الذي سيتيح إمكانية نشر المزيد من الأفراد المدنيين في عمليات السلام.

كما يولي بلدي أهمية كبيرة لبعثات الأمم المتحدة لأنه البلد المضيف لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي أُنشئت بموجب القرار 1244 (1999). ووجود البعثة في كوسوفو ونشاطها في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية، بولاية لم تتغير ونطاق غير منقوص، ذو أهمية قصوى للدور الكبير والطويل الأجل لهذه البعثة في بناء الاستقرار في المقاطعة والحفاظ عليه. وإذ نضع في الاعتبار التحديات المتعددة المستمرة والحالة السياسية والأمنية المعقدة عموما في كوسوفو وميتوهيا وكون الصرب وغيرهم من غير الألبان يثقون كل الثقة في بعثة الأمم المتحدة هذه، فإن بلدي يعتقد أن البعثة يجب أن تستمر في العمل بشأن كل مسألة من المسائل ذات الأهمية من أجل ضمان التنفيذ المتسق للقرار 1244 (1999).

ولا تزال صربيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالمشاركة المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي على استعداد للتعاون بنشاط والمساهمة في جهودنا المشتركة لضمان السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

**السيد بابو سواريس** (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ سلوفينيا على رئاستها وأشكرها على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس خلال هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. وتقف تيمور – ليشتي، بوصفها دولة خرجت من النزاع وأبرزت القدرة على الصمود، شاهداً على القوة التحويلية لجهود حفظ السلام.

وشكلت مسيرتنا نحو الاستقرار بشكل عميق فهمنا للدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولدينا دافع قوي للدعوة إلى تعزيز مبادرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اعترافاً بمساهمتها الأساسية في منع نشوب النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة.

إن تأييد تيمور – ليشتي لعمليات حفظ السلام القوية والفعالة مستمد من تجاربنا المباشرة مع الإنعاش بعد انتهاء النزاع. فقد أدت

بعثات الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي دوراً محورياً في انتقالنا إلى الاستقلال، حيث كفلت الأمن ويسرت بناء الدولة وأنشأت المؤسسات الديمقراطية.

أولاً، نؤكد أهمية القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات الفريدة التي تواجهها كل بعثة. ومن الضروري اتباع نهج متعدد الأوجه يدمج الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والإنسانية لمعالجة تعقيدات النزاعات المعاصرة.

ثانياً، نحث أيضاً على إدماج المنظورات الجنسانية في جهود حفظ السلام، مع الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في عمليات السلام وبناء المجتمعات المحلية. ويدعم وجود تمثيل أكبر للمرأة في بعثات حفظ السلام الحوار الشامل للجميع ويعزز الفعالية. وتلتزم تيمور – ليشتي بتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب السلام والأمن وتناصر سياسات تمكين المرأة والمجتمعات المهمشة.

ثالثاً، إننا ندرك ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كما أشار متكلمون آخرون خلال المناقشة. كما نسلط الضوء على أن الجهات الفاعلة والرؤى والمقومات الثقافية على الصعيد المحلي أصول لا تُقدر بثمن في جهود حفظ السلام.

رابعا، يجب أن تكون الولايات مرنة وقابلة للتكيف بما يسمح لها بالاستجابة للنزاعات الآخذة في التطور.

خامساً، هناك حاجة للاستفادة من الأدوات والأساليب الجديدة في التكنولوجيا والابتكار من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية المتغيرة.

وبينما نفكر في طريقنا نحو السلام، تظل تيمور – ليشتي ملتزمة بدعم مهمة المنظمة في الحفاظ على السلام والأمن العالميين. وندعو المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد التزامه بحفظ السلام وضمان أن تعبر الموارد والأفراد والاستراتيجيات عن التحديات المتنوعة في عالمنا.

ختاماً، فإن تيمور – ليشتي تؤمن إيماناً راسخاً بأن حفظ السلام القوي والفعال والخاضع للمساءلة الذي تضطلع به الأمم المتحدة أمر حيوي للتنمية المستدامة. ومن خلال التعلم من تاريخنا والدعوة إلى إيجاد حلول مبتكرة، يمكننا أن نساهم في بناء مستقبل يمكن أن تزدهر فيه جميع الدول في استقرار وتعاون، بعيدًا عن ظلال النزاع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد إندوني** (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب، بدوري، عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة المهمة المتمثلة في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي إحدى أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما على مر السنين. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الثاقبة.

إن التزام نيجيريا الثابت بمبادئ وأهداف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متجذر بعمق في مساهماتنا المستمرة في مختلف بعثات الأمم المتحدة منذ ستينيات القرن الماضي بالإضافة إلى جهودنا الوطنية لتحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية.

وبينما نفكر في مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب علينا تكييف استراتيجياتنا مع الطابع المتطور للنزاعات العالمية والديناميات المتغيرة على أرض الواقع. وهذا سيمكننا من تجاوز التحديات ورسم مسار نحو عالم لا يكون فيه السلام هو الاستثناء، بل القاعدة.

وعلى نفس المنوال، نحث مجلس الأمن على ضمان أن تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام ملائمة للغرض وأن تعتمد كذلك ولايات مرنة ومتجاوبة تتناسب مع الظروف الخاصة بكل بعثة وتتماشى مع الأرضية المشتركة المتفق عليها بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والبلدان المضيفة والدول المجاورة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

إن هذا النهج الشامل للجميع ضروري لبناء الدعم السياسي اللازم وضمان تماشي عمليات السلام مع الحلول السياسية التي صُممت لتيسيرها، وفي الوقت نفسه تمكين قوات حفظ السلام من الحفاظ على المبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد وحماية المدنيين.

وتحتاج عمليات حفظ السلام إلى ولايات واضحة. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن عند تحديد الأهداف الاستراتيجية أن يضمن أن تكون ولايات حفظ السلام واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق. ويعني ذلك تحديد أولويات وتسلسل المهام بطريقة تتماشى مع جهود بناء السلام الأوسع نطاقاً والاحتياجات المحددة للبلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري، عند إنشاء الولايات، تحقيق التوازن الأمثل بين التمسك بصلاحيات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة البلدان المضيفة. كما يجب مراعاة وجهات نظر المجتمع المحلي، بما في ذلك النساء والأطفال، من أجل ضمان أن تراعي جهود حفظ السلام على النحو الواجب احتياجات الفئات الأكثر تضرراً أثناء النزاعات.

وإدراكاً منا للدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في تهيئة بيئة سياسية مواتية لعمليات السلام، نحث مجلس الأمن على تعزيز تعاونه مع الهيئات الإقليمية التي يمكنها الاستفادة من خبراتها المحلية ونفوذها المحلي لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين. وبالإضافة إلى الشراكات مع المجموعات الإقليمية، يؤيد وفد بلدي الدعوة التي أصدرها رئيس المعهد الدولي للسلام ومديره التنفيذي، زيد رعد الحسين، والعديد من المتكلمين الآخرين، بضرورة أن يكون مجلس الأمن شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأفريقي حيث إن التحديات الأمنية لأفريقيا تشكل غالبية التحديات الأمنية المعروضة على المجلس.

وبالإضافة إلى المسؤولية الإقليمية، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام بعيدة عن التأثيرات الجيوسياسية التي تقوض عملية السلام. ولضمان مشاركة أفريقيا بشكل أكبر في صنع القرارات المتعلقة بالقارة، فإنها بحاجة إلى أن تكون حاضرة في المجلس. لذلك ندعو إلى إصلاح الهيكل الأمني للأمم المتحدة ليكون أكثر شمولا وديمقراطية.

في الختام، بينما نحث على مزيد من الوحدة السياسية داخل مجلس الأمن من أجل تجاوز الانقسامات السياسية التي تعيق في كثير من الأحيان فعالية بعثات حفظ السلام، ندعو المجلس إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر تركيزا على الناس ومواصلة دعم عمليات السلام الشاملة للجميع التي تشارك فيها النساء والأطفال والشباب. فهذه الفئات ليست مجرد مستفيدة من السلام فحسب، بل هي جهات فاعلة رئيسية في الحفاظ عليه.

إن نيجيريا على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تظل أداة حيوية لصون السلام والأمن الدوليين في السنوات القادمة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد عثمان** (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المهمة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، ورئيس المعهد الدولي للسلام ورئيسه التنفيذي ورئيسة الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسته التنفيذية على إحاطاتهم القيمة.

لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور حيوي في استمرار عمليات السلام. فوجودها يمكن أن يساعد في منع تصاعد النزاعات ويسهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي الوقت الراهن، تواجه عمليات السلام تحديات عديدة يمكن أن تعيق فعاليتها وقدرتها على تنفيذ ولاياتها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، إن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، معيار أساسي لعمل الأمم المتحدة. ومن الضروري مواصلة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك تفعيل القرار 2719 (2023)، والاستفادة من مواطن قوة كل منهما وموارده من أجل التصدي للتحديات الأمنية المعقدة وتعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

ثانيا، لا بد أن نشجع على إجراء حوار قوي ومستمر بين جميع الأطراف المعنية. ويمكن أن يساعد التواصل مع البلد المضيف في وقت مبكر من عملية التخطيط على بناء الثقة والأخذ بزمام الأمور، مما يزيد من جدوى عمليات حفظ السلام وفعاليتها في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الأهداف السياسية الواضحة وجيدة الصياغة، بما في ذلك استراتيجية الخروج، في تعبئة الموارد بفعالية إلى جانب مواءمة الاستراتيجيات مع الحقائق في الميدان ووضع معايير لقياس التقدم.

ثالثا، تعمل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعض من أكثر البيئات صعوبة في العالم، غالبا في حالات أمنية وأزمات إنسانية معقدة. ولكي تفي بولاياتها على نحو فعال وتكفل سلامة الفئات السكانية الضعيفة واستقرارها، من الضروري أن تتلقى تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به. وفي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلدان المتضررة من النزاعات، من المهم كذلك الأخذ في الاعتبار أن المصالح الوطنية للبلدان المساهمة بقوات يمكن أن تطغى على الالتزام الجماعي بالاستقرار وتؤدي أحيانا إلى نتيجة سياسية تشبه الضم. وبالتالي، فإن تشجيع البلدان المساهمة بقوات على التقيد بالقانون الدولي والأطر الإقليمية، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية للبلد المضيف، لن يعزز فعالية عمليات حفظ السلام فحسب، بل وسيساهم أيضا في تحقيق سلام أكثر استدامة.

في الختام، من الأهمية بمكان أن نعزز الشعور بالوحدة والمسؤولية المشتركة من أجل مواءمة استراتيجياتنا وتعزيز التزامنا. من شأن ذلك أن يعزز فعالية عمليات حفظ السلام في السياقات الفريدة التي تعمل فيها والتي تتسم بتهديدات متغيرة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد عبد المغيث** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة اليوم. ونشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الثاقبة.

لقد واجهت بعثات حفظ السلام مؤخرا مجموعة من الانتكاسات الجسيمة. ولاحظنا انعدام الإرادة السياسية ونقص الثقة في بعض بعثات حفظ السلام الرئيسية. وتؤثر الهجمات ضد حفظة السلام وانتشار المعلومات المغلوطة والمضللة وتزايد التهديدات الإرهابية وأخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تأثيرا سلبيا على أداء حفظة السلام وتلحق ضررا شديدا بصورة بعثات حفظ السلام والأمم المتحدة ككل.

لكن الفجوة بين ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يمكن أن تنجزه هذه البعثات بالفعل في الممارسة العملية قد تجلت بوضوح، كما أشار الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام. وللتغلب على هذه الفجوة، تتطلب عمليات حفظ السلام تجديدا كبيرا، مع مراعاة الحاجة إلى بعثات مركزة على سياق محددة ومصممة خصيصا لغرض معين.

وأود أن أطرح بعض النقاط في هذا الصدد.

أولا، يجب الحفاظ على أولوية السياسة في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وتسويتها. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل دور بعثات حفظ السلام داعما يهدف إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي مستدام في البلد المضيف، مسترشدا باستراتيجية سياسية محددة تحديدا جيدا.

ثانيا، يجب التخطيط لاستراتيجيات خروج عمليات السلام وعمليات انتقالها في وقت مبكر وبطريقة متكاملة من أجل تحقيق انسحاب البعثات بنجاح. ومن الضروري اتباع نهج شامل ومنسق بين عمليات السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لضمان سلاسة عمليات الانتقال واستدامة السلام. وقد تبين لنا من التجارب الأخيرة أن هذه عملية صعبة للغاية؛ فلم يكن الخروج آمنا – حتى بالنسبة لحفظة السلام أنفسهم. ويجب إجراء التنسيق اللازم مع السلطات المضيفة، بما في ذلك إجراء تقييم مناسب لقدرتها على حماية المدنيين، قبل أن يجري هذا الخروج فعليا.

ثالثا، كان اتخاذ القرار 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي أذن بها مجلس الأمن ويقودها الاتحاد الأفريقي، تطورا مشجعا. ويمكن تشجيع مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والشبكات والمبادرات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالتدريب على حفظ السلام من خلال التعهدات الذكية وعمليات النشر المشترك والتناوب المتعدد الجنسيات.

وتعكف بنغلاديش بالفعل على تيسير هذه الشراكات مع الجهات المساهمة الجديدة والناشئة. وعلى سبيل المثال، تعهدنا بالمشاركة في نشر قوات من غامبيا، وأعلن عن ذلك في المؤتمر الوزاري الأخير لحفظ السلام الذي عقد في أكرا في كانون الأول/ديسمبر 2023. كما تبرعنا بمركبة تعمل عن بعد لدولة بيرو الصديقة لإبطال مفعول المتفجرات في عمليات السلام وقدمنا لها الدعم في بناء القدرات والتدريب.

أخيرا، والأهم من ذلك، ومن أجل الحفاظ على المعايير العالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، علينا أن نبذل جهودا صادقة لوضع ولاية واقعية، إلى جانب القدرات والموارد الأساسية لضمان تنفيذها بفعالية. ويكون ذلك أكثر فاعلية إذا تم التشاور مع جميع الأطراف المعنية وأخذ مساهماتها في الاعتبار كما ينبغي في سياق تطور النزاعات.

وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تتاح لنا هذه الفرصة لاستكشاف وإدماج أفكار بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تعمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات جديدة؛ والكيفية التي يمكن بها تصميم البعثات ونشرها ودعمها؛ والكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تبني شراكات فعالة وعميقة من أجل تيسير عمليات السلام المناسبة والملائمة للسياقات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة غوفن** (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال أداة مهمة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. تؤدي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار في المناطق المضطربة وفي حماية المدنيين في بعض أكثر البيئات صعوبة في العالم. وتتطلب الطبيعة المتغيرة للنزاعات في العقود الأخيرة تحولاً عن النماذج التقليدية لحفظ السلام. وقد حسنت المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام جهودنا الجماعية. ونرحب أيضاً بأوجه التقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وندعم الدور المتنامي للمرأة في مجال حفظ السلام. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين ولايات بعثات حفظ السلام وقدراتها الفعلية. وتقدم خطة الأمين العام الجديدة للسلام خريطة طريق حاسمة وحسنة التوقيت لجعل عمليات حفظ السلام على مستوى الغرض المنشود. ويجب أن تكون قوات حفظ السلام، لضمان نجاحها، على القدر الكافي من التدريب والتجهيز ومزودة بولايات واقعية تلبي الاحتياجات الحالية. ويجب أن نتعلم من التجارب السابقة وأن نضع استراتيجيات خروج متكاملة لتقليل احتمالات النزاع أو الانتكاس أو التصعيد إلى أدنى حد.

والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أساسية للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة والعابرة للحدود التي تواجه القارة الأفريقية. ونعتقد أن القرار 2179 (2014) خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز قدرات أفريقيا على مواجهة تلك التحديات.

ولتركيا تاريخ طويل في المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد شاركنا في العديد من البعثات حول العالم. وتساهم تركيا حالياً في عمليات حفظ السلام الجارية بسفينة حربية، بالإضافة إلى أفراد عسكريين وأفراد شرطة. وفي حين أن ممارسة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تطورت تطوراً كبيراً على مر السنين، تظل ثلاثة مبادئ أساسية لنجاحها: موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس أو دفاعاً عن الولاية. والواقع أنه يرد بوضوح في تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) بأن موافقة الأطراف المحلية والأخذ بأسباب الحيدة ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وكما هو محدد أيضاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية، فإن أي عملية لحفظ السلام تخاطر في غياب هذه الموافقة بأن تصبح طرفاً في النزاع وبالابتعاد عن دورها الأصيل في حفظ السلام.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد على ضرورة أن تسعى الأمم المتحدة إلى الحصول على موافقة الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بأنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأن تظل محايدة. ورداً على الهجمات الواسعة النطاق التي شنها الجانب القبرصي

اليوناني على الشعب القبرصي التركي، قرر مجلس الأمن نشر قوة لحفظ السلام في الجزيرة عام 1964. وهذا يدل بوضوح على أن مشكلة قبرص لم تنشأ في عام 1974، كما يُزعم في كثير من الأحيان على نحو مضلل وملائم. ولم تنجح قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في وقف الهجمات الجماعية على السكان القبارصة الأتراك بين عامي 1963 و 1974. أما الأسباب التي أجبرت تركيا، بوصفها قوة ضامنة، على التدخل في عام 1974 وفقاً لمعاهدة الضمان لعام 1960، فهي معروفة وموثقة جيداً. وهي تشمل الفظائع التي استهدفت القبارصة الأتراك على مدار 11 عاماً وتدمير القبارصة اليونانيين لدولة الشراكة، فضلاً عن الانقلاب الذي وقع في 15 تموز/يوليه 1974، والذي كان يهدف إلى ضم قبرص إلى اليونان. فذلك التدخل هو ما منع استهداف القبارصة الأتراك بمزيد من الهجمات.

وتؤكد تركيا من جديد التزامها بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد رودريغ** (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن وفد هايتي في هذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول موضوع "تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تأملات من أجل المستقبل" – وهو موضوع يذكرنا عن قصد بالدور البارز الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تنفيذ أهداف المنظمة المتعلقة باستعادة الأمن والاستقرار في مناطق النزاع. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتهنئة سلوفينيا على توليها الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر، ونتمنى لها كل النجاح في اضطلاعها بأعمال المجلس.

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة التأسيسي، فإن الأمم المتحدة هي الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن ثم فإن عمليات حفظ السلام هي إحدى الأدوات الرئيسية التي تملكها المنظمة لتنفيذ تلك الولاية. وبالفعل، فقد نُشر على مر التاريخ أكثر من 50 عملية لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وشارك في تلك البعثات مئات الآلاف من القوات والشرطة، بما في ذلك مدنيون من بلدان عديدة مختلفة. وتشهد تلك المشاركة الواسعة النطاق على رغبة الدول في الإسهام في ضمان فعالية القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في سياق جهوده لمساعدة الدول التي تمر بأوضاع سياسية أو أمنية صعبة.

وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/78/19) المتعلق بالدورة الموضوعية للجنة لعام 2024، ويحيط علماً بالمقترحات والتوصيات الواردة في التقرير، وتحديداً التوصيات المتعلقة بضرورة تعزيز التنسيق واتساق العمل الذي تضطلع به الحكومات المضيفة، وعمليات حفظ السلام، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية، ولجنة بناء السلام، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والجهات المعنية الأخرى من أجل تحسين تخطيط جهود بناء السلام وتقديم الدعم لها، بما يتماشى مع الأولويات والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، نلاحظ باهتمام التوصيات المقدمة فيما يتعلق بسلوك أفراد عمليات حفظ السلام، وهو في رأينا عامل حاسم في بناء ثقة دائمة بين الأمم المتحدة ومواطني البلدان المضيفة.

ويود وفد بلدي أن يشكر مرة أخرى مجلس الأمن على دعمه الثابت لشعب هايتي الذي يجد نفسه منذ عدة سنوات في وضع أمني وسياسي صعب يؤثر بشدة على البلد من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، فإن قرار المجلس بالإذن بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي لا يدل على أن المجلس سمع نداء شعب هايتي وحسب، بل إنه يمتثل أيضاً للصلاحيات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. غير أننا يجب أن نبقى مدركين لحقيقة أن التحديات التي تواجه البعثة كبيرة وأن نجاح تلك البعثة يعتمد حتماً على دعم جميع الدول الأعضاء. ومن الواضح أن هذه البعثة ليست قوة تقليدية تابعة للأمم المتحدة، ولكن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من أنها صنيعة المجلس. ومن المهم أن نضيف أن الشعب الهايتي لا يهمه الفرق في ذلك أيضاً. فطموحه الوحيد هو التنقل بحرية

وإرسال أطفاله إلى المدرسة وممارسة أعماله اليومية. ولهذه الغاية، يعتمد شعب هايتي على البعثة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده لجعل هذه البعثة نموذجاً ناجحاً.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد بيريس** (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ سلوفينيا على توليها زمام رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ولا بد لي أيضاً من تهنئة وكيل الأمين العام لاكروا وفريقه على التزامهم بحفظ السلام.

أود أن أعرض بإيجاز بعض الأفكار حول ما نعتقد أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لتشكيل مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تساهم فيها سري لانكا بطريقة مجدية للغاية.

نعتقد أننا يجب أن ننتقل، عند معالجة الطبيعة المتغيرة للنزاعات، من النزاعات بين الدول إلى النزاعات داخل الدول. لماذا أقول ذلك؟ كما يدرك الجميع هنا، إن النزاعات الحديثة هي في الغالب داخل الدول، حيث تنخرط فيها جهات من غير الدول أو ميليشيات أو جماعات متطرفة، وغالباً ما تؤججها التوترات العرقية أو الدينية أو الاقتصادية. ونواجه اليوم تهديدات هجينة وحرباً غير متناظرة.

ونرى أنه لا بد أن تتصدى بعثات حفظ السلام للتهديدات المختلطة، بما في ذلك الحرب الإلكترونية والإرهاب والجريمة المنظمة، التي تؤدي إلى تعقيد النموذج التقليدي لحفظ السلام.

ونحتاج أيضا إلى تعزيز المسؤولية وبناء القدرات على الصعيد المحلي. ونفعل ذلك بتمكين المؤسسات المحلية. ويقتضي نجاح بعثة حفظ السلام بناء القدرات المحلية في مجالات الحوكمة، وإنفاذ القانون على المستوى المحلي، والنظم القضائية.

ونعتقد أيضا أن الأهمية بمكان إشراك المجتمعات المحلية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ويجب أن يعمل حفظة السلام في تعاون وثيق مع قادة المجتمع المحلي والمجتمع المدني والسكان المحليين لتعزيز الثقة والاحترام والحلول الشاملة للجميع.

ولا بد من إدماج التكنولوجيات الجديدة من خلال استخدام المراقبة وتحليل البيانات. ويمكن للتطورات التكنولوجية، مثل الطائرات المسيَّرة وصور السواتل والذكاء الاصطناعي، أن تعزز بعثات حفظ السلام تعزيزا كبيرا بتحسين المراقبة وجمع البيانات والإلمام بالحالة في مناطق النزاع.

كما أنه لا بد من التصدي للتهديدات الرقمية والأمن السيبراني. ويجب أن يكون حفظة السلام مستعدين لمواجهة التهديدات الرقمية، بما فيها حملات التضليل والهجمات الإلكترونية، التي يمكن أن تقوض جهود السلام. ولذلك يجب إعطاء الأولوية لإدماج استراتيجيات الأمن السيبراني ومكافحة المعلومات المضللة.

وأود أن أقول كلمة عن تعزيز الحلول السياسية والدعم الدبلوماسي والسياسي. إن بعثات حفظ السلام لا تنجح إلا بقدر نجاح العمليات السياسية التي تقف وراءها. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل نشر حفظة السلام بولايات قوية وواقعية تدعم الحلول السياسية، بما في ذلك الوساطة والحوار والمصالحة.

وبمواصلة العمل مع المنظمات الإقليمية، وإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عملية حفظ السلام، يمكن جلب الخبرة المحلية والنفوذ السياسي والموارد. وينبغي تعزيز الشراكات مع هيئات مثل الاتحاد الأفريقي أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وعلينا أن نسعى أيضا إلى ضمان وضوح الولايات وتحديد أهداف واقعية. ويجب أن يكون هدفنا هو وضع ولايات واضحة يمكن تنفيذها. ولعل أحد أكبر التحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو تعقيد الولايات التي تكون في بعض الأحيان غامضة أو مفرطة في الطموح. ومن ثم، يجب أن تكون ولايات البعثات المقبلة واضحة ومركزة ومتسقة.

ويجب أن تحظى حماية المدنيين بأولوية قصوى. فحماية المدنيين تظل مهمة أساسية، ولكن يجب تكييفها مع المخاطر والديناميات الخاصة بكل نزاع.

ومن المهم أيضا أن نكفل السلام المستدام والتنمية الطويلة الأجل من خلال ربط حفظ السلام بالأهداف الإنمائية. لماذا أقول ذلك؟ لأنه يجب تعزيز العلاقة بين حفظ السلام والتنمية الطويلة الأجل. فالسلام المستدام لا يتطلب وقف العنف فحسب، بل يتطلب أيضا بذل جهود من أجل التصدي للفقر وعدم المساواة والحصول على الموارد.

وفيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء النزاع، يجب ألا تركز بعثات حفظ السلام على إنهاء العنف فحسب، بل يجب أن تركز أيضاً على تيسير الإنعاش بعد انتهاء النزاع، بما يشمل إعادة بناء البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعي.

وجرى الحديث بإسهاب عن مراعاة الاعتبارات الجنسانية ومشاركة المرأة.

وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مثالا يُحتذى به في الحد من بصمتها البيئية، لا سيما في النظم الإيكولوجية الهشة. ومن المهم أيضا التصدي للنزاعات البيئية.

وأود أن أقول كلمة عن تعزيز المساءلة وحقوق الإنسان. يجب اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء سوء السلوك. ويجب أن يضطلع أفراد حفظ السلام دورا أقوى في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وضمان إقامة العدال.

ويجب أن أشدد على الجانب المتعلق بالاستدامة المالية وكفاءة استخدام الموارد. فنظرا لقيود الميزانية، يجب أن تتوخى بعثات حفظ السلام مزيدا من الكفاءة في استخدام الموارد. ويشمل ذلك تخصيص الموظفين والمعدات على نحو أفضل، وتجنب ازدواجية الجهود، والحرص على استخدام الموارد المالية بفعالية.

ختاما، تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مشهدا عالميا سريع التطور ينطوي على تحديات جديدة ومعقدة. ويتطلب مستقبل حفظ السلام تحديد الولايات بوضوح، والدعم السياسي، وتولي المسؤولية على الصعيد المحلي، وإدماج التكنولوجيات الجديدة واتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالتركيز على الاستدامة والمساءلة والقدرة على التكيف، يمكن أن تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية لصون السلام والأمن العالميين في السنوات المقبلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاستكم لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة في هذا الوقت الحرج، الذي تتزايد فيه التحديات الأمنية على مستوى العالم.

وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كبيرة لضمان فعالية عمليات حفظ السلام وتكيّفها مع الظروف المتغيرة. كما أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة التي تسلط الضوء على التحديات الراهنة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن المملكة العربية السعودية عضو مؤسس للأمم المتحدة وتحرص على نجاح هذه المنظمة في تحقيق مقاصدها، من خلال دعمها السخي للمنظمة وأجهزتها المختلفة منذ تأسيسها. كما أن المبادئ التي تقوم عليها سياسة بلدي الخارجية تهدف إلى دعم الشرعية الدولية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها – وجميع هذه المبادئ تعد منطلقات عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

منذ تأسيس قوات حفظ السلام، ظلت تمثل حجر الزاوية في جهودنا للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ومع التحديات الجديدة التي تواجه هذه القوات، يجب أن نسعى جميعا إلى تعزيز عمليات حفظ السلام وضمان أمنها وأمن العاملين فيها. مع التأكيد على أن هذه البعثات ليست فقط أدوات لحفظ السلام، بل أيضا منصات لتحقيق حلول سياسية مستدامة للصراعات.

ينبغي لمجلس الأمن العمل على تعزيز الدعم السياسي الموحد والمستمر لعمليات حفظ السلام. كما أن التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية يشكل عاملا حاسما في

تحقيق بيئة مواتية للسلام. ومن خلال التزامنا الجماعي، يمكننا مواجهة التحديات المستقبلية وضمان أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر استعدادا واستجابة للتطورات المتسارعة في عالمنا اليوم.

ختاما، في ظل التطورات الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الأحداث الأخيرة في غزة، لا يمكننا تجاهل الدور الحيوي الذي يلعبه موظفو الأمم المتحدة في مناطق الصراع. لقد شهدنا خسائر فادحة في صفوف العاملين الدوليين. وهو تذكير مؤلم بالمخاطر الهائلة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة أثناء أدائهم لمهامهم في حفظ السلام. إن حماية هؤلاء الموظفين ليست مجرد مسؤولية أخلاقية، بل هي أيضا ضرورة لضمان استمرار جهودنا لتحقيق السلام. كما أن تعزيز أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة يعد أمرا ضروريا لضمان قدرتهم على تنفيذ المهام الموكلة إليهم بفعالية، سواء في عمليات حفظ السلام أو تقديم المساعدات الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، يتوجب على مجلس الأمن أن يلتزم بدوره الجوهري في حماية السلم والأمن الدوليين وأن يعمل على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية توفر بيئة آمنة لقوات حفظ السلام، بضمان حمايتهم وضمان عدم تعرض عمليات حفظ السلام للتحديات التي تعوق تحقيق السلام المستدام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لمقدمي الإحاطات وجميع المتكلمين على مساهماتهم ومقترحاتهم اليوم. فإذا كنا قد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن شيء واحد، فهو الأهمية المحورية لعمليات حفظ السلام بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للسلام والأمن في العالم.

وأود أيضا أن أشكر الجميع على إتاحة اختتام هذه الجلسة اليوم. وأشكر المترجمين الفوريين، بصفة خاصة، على تحليهم بالصبر والروح المهنية.

*رُفعت الجلسة الساعة 18/30 .*